



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم: العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماستر أكاديمي
في العلوم الاقتصادية - تخصص: اقتصاد نقدي وبنكي

دور الاداء المالي في الرقابة على البنوك التجارية

دراسة حالة : بنك BNA

المشرف:

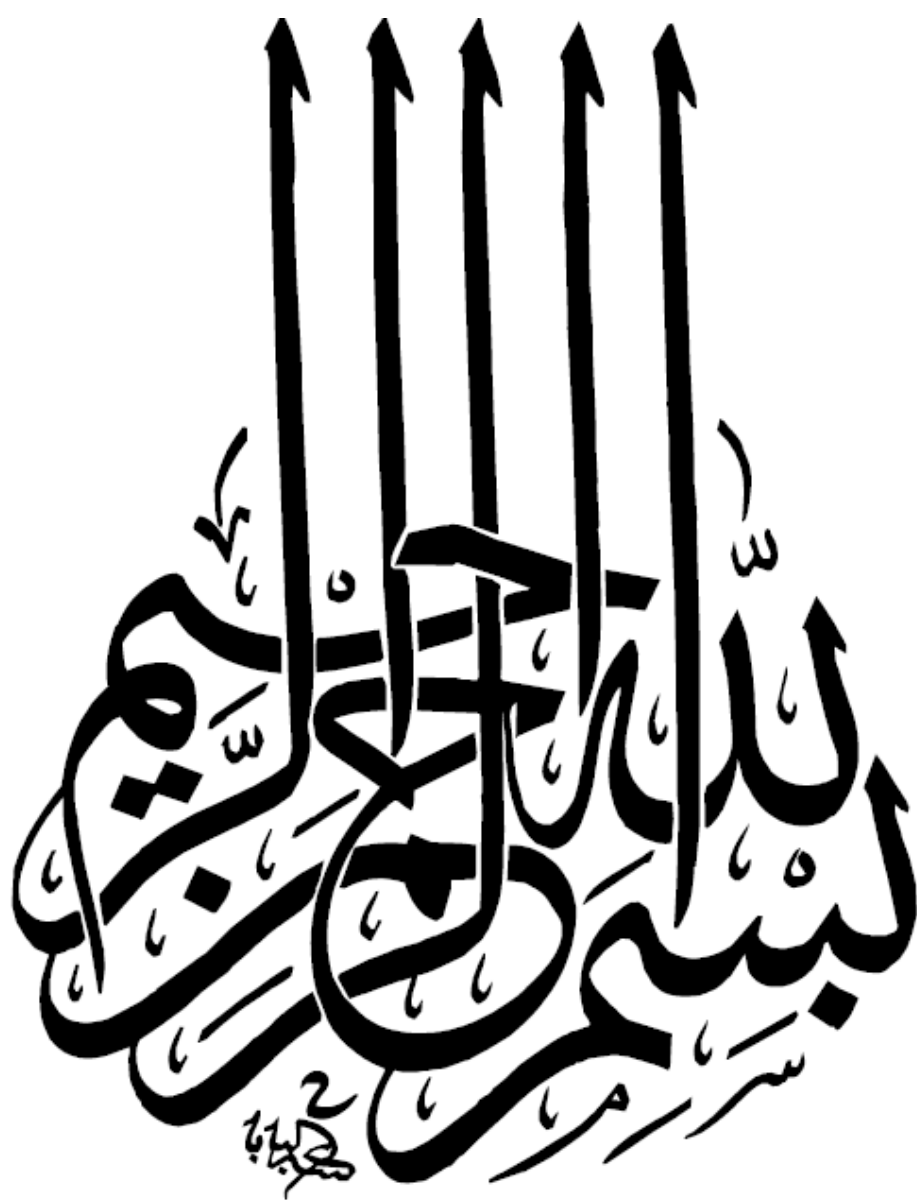
• د. زبيدي بشير

الطلبة:

- عيه بلال
- عوين عبد النور
- غناية عبد الواحد

لجنة المناقشة

الاسم واللقب	الرتبة	الجامعة	الصفة
د. خليفة عابي	أستاذة تعليم عالي	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	رئيسة
د. زبيدي بشير	أستاذ محاضر صنف أ	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	مشرفا ومقررا
د. بوصبيح العايش ربي	أستاذ محاضر صنف ب	جامعة الشهيد حمه لخضر - الوادي	مناقشا



كلمة شكر

باسم الله الرحمن الرحيم

﴿ثُمَّ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِثَلَاثِ مَدَادٍ﴾

إن الاعتراف بالجميل لأهل الفضل واجب وأكد..

بادئ ذي بدء، نشكر الله تعالى على نعمه الجليلة، أنه تبارك وتعالى أمدنا بالصحة والقوة وكان لنا

عونا ودعما.

نحمده عز وجل أنه وهبنا التوفيق والسداد ومنحنا الرشد والثبات لإتمام هذا التقرير الذي

نتقدم بالشكر الجزيل وخالص التقدير والامتنان للأستاذ **زيد** بشير على نصائحه

وتوجيهاته فله أسمى عبارات الشكر والعرفان.

كما نتقدم بالشكر الجزيل إلى عمال بنك الوطني الجزائري

إلى كل عمال المكتبة كل واحد باسمه، وإلى الولدين الكريمين و إلى كل الأساتذة الذين

أشرفوا على تعليمنا من بداية مشوارنا الدراسي إلى غاية هذه المرحلة.

إلى كل من ساعدنا ولو بابتسامة صادقة.

إلى كل هؤلاء ...

جزاهم الله خيرا

الإهداء

باسم الله الرحمن الرحيم

﴿فَتَبَسَّمْ ضَاحِكًا مِنْ قَوْلِهَا وَقَالَ رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ
وَعَلَيَّ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ﴾
سورة النمل الآية 19.

يارب إذا أعطيتنا قوة فلا تأخذ عقلنا، وإذا أعطيتنا نجاحا فلا تأخذ تواضعنا،
وإذا أعطيتنا تواضعا فلا تأخذ اعتزازنا بكرامتنا.
يارب لا تدعنا نصاب بالغرور إذا نجحنا، ولا باليأس إذا فشلنا.
بعد ذكر أعز ما في الوجود الله عز وجل وعلا.
نهدي عملنا المتواضع إلى أغلى ما نملك في الوجود اللذان كانا سندا لنا
وينبوع الحنان والحب والأمل، واللذان لو عبرت الكلمات فلن تعبر عن ما يحمله قلوبنا
لهما... أمهاتنا وابائنا حفظكم الله وأطال في أعماركم...
إلى اخوتنا الكرام إلى كل الأهل والأقارب...
إلى كل من كان له فضل في تعليمنا في جميع الأطوار
من الابتدائي إلى الجامعة..
إلى من تقاسمنا معهم الأيام بأعلى معانيها : طلاب كلية العلوم الاقتصادية
وخاصة تخصص نقدي وبنكي .
كما نهدي هذا العمل إلى من يكن لنا حب من قريب أو من بعيد.
إلى كل من احببناه واحببنا....

✍ عيه بلال - عوين عبد النور - غناية عبد الواحد

ملخص :

بعد معرفة ماهية التقييم الأداء المالي تناولنا دورهم في الرقابة على البنوك التجارية، من خلال أهم وثائق المالية والمحاسبية خلال السنوات 2015، 2016، 2017 لبنك الوطني الجزائري معتمدين في الدراسة على أدوات التقييم لأداء المالي، وأهمية استخدامه في مجال الرقابة المصرفية ولقد زاد الاهتمام بالأداء المالي وأدواته المختلفة إضافة إلى المعلومات التي يوفرها كنتائج لكفاءته في تفعيل واستغلال الموارد المتوفرة لدى البنك ومن هنا يمكن أن تكون المعلومات التي ينتجها تقييم الأداء المالي ملائمة لاتخاذ القرارات و أن استخدامه في الرقابة المصرفية يؤدي إلى تحقيق أفضل النتائج للبنك.

الكلمات المفتاحية : تقييم الأداء المالي، مؤشرات الاداء المالي، الرقابة المصرفية، البيانات المالية

Abstract:

After knowing the financial performance assessment, we took the role of supervising commercial banks through the most important financial and accounting documents during the years 2015-2016-2017 of the National Bank of Algeria, based on the tools of financial performance evaluation and the importance of its use in the field of banking supervision. And its various tools as well as the information it provides as a result of its effectiveness in activating and utilizing the available resources at the Bank. Thus, the information produced by the financial performance assessment can be appropriate for decision making and use in banking supervision leads to the best bank.

Key words: Financial Performance Assessment, Financial performance indicators ,banking supervision ,Financial Statements

فہرست المخطوطات

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	الموضوع
	الإهداء
	الشكر
	فهرس المحتويات
	فهرس الجداول
	فهرس الأشكال البيانية
	قائمة الاختصارات والرموز
	قائمة الملاحق
أ - ح	المقدمة العامة
	الفصل الأول : رقابة البنوك التجارية في ظل تقييم أداء المالي للبنك
10	تمهيد
	المبحث الأول : مفاهيم عامة حول الأداء و الأداء المالي
11	المطلب الأول: مفهوم الأداء وأنواعه
11	الفرع الأول : مفهوم الأداء
12	الفرع الثاني : أنواع الأداء
15	الفرع الثالث: أهمية ومراحل عملية تقييم الأداء والصعوبات التي تواجهها.
17	المطلب الثاني: مفاهيم عامة حول تقييم الأداء المالي.
17	الفرع الأول : مفهوم الأداء المالي
18	الفرع الثاني : أهمية الاداء المالي والعوامل المؤثرة فيه
19	الفرع الثالث: الأساليب التقليدية والحديثة في التحليل المالي
	المبحث الثاني: ماهية الرقابة على البنوك التجارية
29	المطلب الأول: مفهوم الرقابة المصرفية و أهميتها
29	الفرع الأول :مفهوم الرقابة المصرفية
30	الفرع الثاني :أهمية الرقابة المصرفية
30	المطلب الثاني: المعايير التي تصدرها لجنة بازل: "المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة".
31	الفرع الأول : بازل الأولى
33	الفرع الثاني : بازل الثانية
34	المطلب الثالث: أنواع الرقابة المصرفية
34	الفرع الأول : الرقابة الداخلية
37	الفرع الثاني : مفهوم الرقابة الخارجية و أهدافها.

فهرس المحتويات

42	المطلب الرابع: أدوات وأهداف الرقابة المصرفية .
42	الفرع الأول: أدوات الرقابة المصرفية
43	الفرع الثاني : أهداف الرقابة المصرفية
	المبحث الثالث : فاعلية الأداء المالي على رقابة البنوك التجارية
44	المطلب الأول: علاقة التحليل المالي بالرقابة المالية
45	المطلب الثاني: مراحل الرقابة على الأداء البنكي
46	المطلب الثالث: تأثير جودة المؤشرات المالية على الرقابة
48	خاتمة الفصل
	الفصل الثاني : تقييم الأداء المالي للبنوك " دراسة حالة البنك الوطني الجزائري B N A "
50	تمهيد
	المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري
51	المطلب الأول : نشأة البنك الوطني الجزائري
52	المطلب الثاني : مهام و أهداف البنك الوطني الجزائري.
53	الفرع الأول : مهام البنك الوطني الجزائري
54	الفرع الثاني : أهداف البنك الوطني الجزائري
54	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري
	المبحث الثاني : تقييم الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري.
60	المطلب الأول : القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري.
61	الفرع الأول : الميزانية العامة لسنوات 2015، 2016 و 2017
63	الفرع الثاني: قائمة النتائج لسنوات 2015، 2016 و 2017
64	الفرع الثالث : جدول التعهدات خارج الموازنة
65	المطلب الثاني : دراسة الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري .
65	الفرع الأول : مؤشرات تحقيق الأرباح و الربحية
69	الفرع الثاني : مؤشرات تحقق النمو
71	الفرع الثالث : مؤشرات قياس الأمان
75	الفرع الرابع : مؤشرات قياس السيولة
77	خاتمة الفصل
	الخاتمة
	قائمة المراجع

فهرست الجداول

والله اعلم

فهرس الجداول و الاشكال

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01-01	يوضح احتياجات رأس المال العامل	18
02-01	مؤشرات قياس العائد	18
03-01	مؤشرات قياس المخاطر	19
01-02	العائد الى الأموال الخاصة	57
02-02	معدل العائد الى الأموال المتاحة للتوظيف	59
03-02	العائد إلى إجمالي الأصول	60
04-02	معدل نمو الأصول	61
05-02	معدل الرفع المالي	62
06-02	نسب قابلية البنك على رد الودائع	64
07-02	معدل حقوق الملكية للأصول الخطرة	65
08-02	هامش الأمان في مقابلة مخاطر الإستثمار في الأوراق المالية	67
09-02	نسب السيولة إلى إجمالي الودائع	68

فهرس الجداول و الاشكال

فهرس الاشكال البيانية

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
15	رأس المال العامل الصافي من أعلى الميزانية	01-01
16	رأس المال العامل الصافي من أسفل الميزانية	02-01
17	أنواع رأس المال العامل	03-01
20	الحالات الممكنة للخرينة الصافية	04-01
46	الهيئات العليا و العملية في البنك مأخوذة من الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	01-02
58	معدل العائد الى الاموال الخاصة	02-02
59	معدل العائد الى الأموال المتاحة للتوظيف	03-02
60	العائد على إجمالي الأصول	04-02
62	معدل نمو الأصول	05-02
63	معدل الرفع المالي	06-02
64	نسب قابلية البنك على رد الودائع	07-02
66	معدل حقوق الملكية للأصول الخطرة	08-02
67	هامش الأمان في مقابلة مخاطر الإستثمار في الأوراق المالية	09-02
68	نسب السيولة إلى أجمالي الودائع	09-02

فائز الاختصار

والرموز

قائمة الاختصارات والرموز

قائمة الاختصارات والرموز

الرمز	الشرح
B N A	البنك وطني الجزائري
ANSEJ	الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب
CNAC	الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
R O E	معدل العائد إلى الأموال الخاصة
R O A	معدل العائد إلى إجمالي الأصول
T	المدة
ISO9000	هي عائلة معايير أساسية عالمية، تتضمن مجموعة من المعايير ضمن نظام إدارة الجودة
FR	راس مال العامل
BFR	احتياجات رأس المال العام
TR	الخزينة
(TN)	الخزينة الصافية

مَغْرَمَةٌ جَلِيلَةٌ

1- توطئة

لقد حظيت عملية تقييم الاداء المالي من قبل الكثير من المهتمين والدارسين لها بأهمية خاصة، لكونها الوسيلة التي تضمن التأكد من أن الهدف المتمثل في تحديد ما إذا كان الوضع المالي بشكل عام والوضع النقدي للبنك بشكل خاص من القوة والقدرة، بحيث يمكنها من الاطمئنان على وضعها و استمراريتها في مواصلة عملياتها ومنه فإن تقييم الاداء المالي يعتبر من أنسب الأدوات والوسائل التي من خلاله يمكننا من تحديد نقاط القوة و الضعف في بيئة الداخلية للبنك ، وتحديد الفرص والتهديدات في بيئتها الخارجية

و نتيجة لكبر حجم البنوك وتبعثرها الجغرافي، فإن الرقابة المصرفية عملية ضرورية ولا غنى عنها في المؤسسات المالية في كونها تمكن من الحد من المخاطر والتأكد من ما تم التخطيط له لاتخاذ الإجراءات المناسبة .

ومن خلال ما ذكرناه سابقا نطرح الإشكالية التالية:

2- طرح الإشكالية العامة:

- كيف يمكن للأداء المالي أن يساهم في تفعيل الرقابة المصرفية داخل البنك؟

3- الأسئلة الفرعية:

- في ما يتم دور تقييم الاداء المالي كأداة لتفعيل الرقابة المصرفية داخل المؤسسة؟
- هل تساعد أدوات والمؤشرات المالية في تفعيل الرقابة المصرفية بالمؤسسة محل الدراسة؟
- هل يتم تطبيق الرقابة بشكل فعال في البنك محل الدراسة؟

فرضيات البحث:

4- الفرضيات:

الفرضية الأولى : يعمل الاداء المالي على اكتشاف نقاط القوة ونقاط الضعف لأنظمة الرقابة المصرفية المطبقة.

الفرضية الثانية : تساعد أدوات ومؤشرات المالية في تفعيل الرقابة المصرفية بالمؤسسة محل الدراسة (بنك الوطني الجزائري).

الفرضية الثالثة: يتم تطبيق الرقابة المصرفية بشكل جيد وفعال في البنك محل الدراسة.

5- أسباب ومبررات اختيار الدراسة:

إن سبب اختيارنا لهذا الموضوع هو:

الأسباب الذاتية

- الميول الشخصي إلى احتراف مهنة التحميل المالي.

- إرادة الباحث في مواصلة البحث والعمل في هذا المجال المتخصص.

الأسباب الموضوعية

- حاجة المؤسسات الجزائرية لنظام رقابي فعال.

- الحاجة الماسة إلى الاداء المالي من قبل المؤسسات البنوك بعد الإصلاحات المنتهجة من قبل الدولة.

6- أهمية الموضوع:

تكمن أهمية الموضوع المختار في الحاجة الملحة إلى تقييم الاداء المالي التي تساعد البنوك في رقابة ولتحقيق أهدافها، والذي يعتبر كأداة فعالة لا يمكن الاستغناء عنها في المؤسسة الاقتصادية نظرا لتطور واتساع حجم المشاريع وصعوبة التحكم في تسييرها، حيث سنتناول من خلال هذه الدراسة إلى عرض أهم الأدوات والمؤشرات المستخدمة في الاداء المالي من أجل تفعيل الرقابة المصرفية في البنوك.

7- أهداف الدراسة:

يمكننا تلخيص هذه الأهداف فيما يلي :

- معرفة مفهوم كل من الاداء وتقييم الاداء المالي، الرقابة المصرفية، وأهميتهما في البنك.

- التعرف على أهمية المؤشرات المالية في تفعيل الرقابة المصرفية على البنوك .
- إبراز نقاط القوة لكي تعالجها ولتفاد البنوك من الأخطاء المالية مستقبلا .

8- منهجية الدراسة:

لمعالجة هذه الإشكالية سنعتمد على المنهج الوصفي التحليلي والذي نراه موافقا ومناسبا لموضوع دراستنا، من خلال وصف جوانب الاداء المالي و الرقابة المصرفية، وأما الجانب التحليلي سننتهج أسلوب دراسة حالة بنك من خلال تحليل قوائمها المالية بواسطة أدوات ونسب ومؤشرات المالية.

9- مصادر الدراسة:

في مجملها تشتمل هذه الدراسة على مصادر عديدة ومتنوعة حيث نجد الكتب بنوعها العربي والاجني كذلك المقالات والمذكرات ،هذا في الجانب النظري أما الجانب التطبيقي فقد إعتمدنا في تجميع المعطيات على البنك الوطني الجزائري.

10- صعوبات الدراسة :

- صعوبات الحصول على معطيات الدقيقة في دراسة الحالة بسبب تحفظ المسؤولين في بنك محل الدراسة بحجة السرية ،وكذلك صعوبة التنقل بحرية بين هياكلها واقسامها للتزود بالمعلومات الكافية .

11- الدراسات السابقة :

- دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات

هذه الدراسة عبارة عن مذكرة ماجستير في علوم التسيير من إعداد الطالبة بن خروب جلييلة جامعة محمد بوقرة بومرداس سنة 2009 ،تمت دراسة حالة في المؤسسة الوطنية لإنجاز القنوات في الفترة (2005 - 2008)،وتمحورت الاشكالية في : إلى أي مدى تساهم المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات؟

هدفت الدراسة إلى التعرف على المعلومات الداخلية ومحاولة الإطلاع على كيفية توظيف هذه المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة واتخاذ القرارات من خلال دراسة حالة البنوك الجزائرية ومن أهم ما توصلت

إليه الدراسة أن القوائم المالية تنتج عن طريق إدراج العمليات التي تقوم بها البنك وتقييدها في قائمتين هما الميزانية وجدول حسابات النتائج والملاحق حسب المخطط المحاسبي الجزائري، إن النظام المحاسبي المالي يشكل تغييرا حقيقيا للثقافة المحاسبية المطبقة من طرف المؤسسات الجزائرية نحو تطبيق معايير المحاسبية والإبلاغ الدولية ويسمح هذا النظام بدفع المؤسسات الجزائرية لتقديم وضعيتها المالية بكل شفافية، القياس المقارن هو عملية منظمة تقوم بموجبها المؤسسة بمقارنة أدائها مع أداء المؤسسات الرائدة في مجال نشاطها والاختلاف في عرض القوائم المالية وطرق الإفصاح عن المعلومات وتقديمها يؤثر مباشرة على مستخدميها.

تقييم الدراسة

أوجه التشابه :

يمكن أوجه التشابه في ما يلي :

- أن كلتا الدراستين اعتمدتا على المنهج الوصفي .
- أن كلتا الدراستين تهدف إلى تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية.

أوجه الاختلاف :

يمكن الاختلاف في مايلي :

- تختلف في الأهداف المتوقع الوصول إليها .
- ركزت هذه الدراسة على القوائم المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية بالمقارنة بالمؤسسات الأخرى، أما بالنسبة التي سنقوم بها ركزت على أدوات التحليل المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية .
- تمثلت عينة هذه الدراسة في المؤسسة لإنجاز القنوات، أما بالنسبة لعينة الدراسة التي سنقوم بها فتمثلت في بنك الوطني الجزائري.

– مذكرة ماستر : لطفي فاروقي زلاسي ، دور الرقابة المالية في تسيير وترشيد النفقات العمومية،

دراسة حالة مصلحة المراقبة المالية لولاية الوادي، مذكرة ماستر، في العموم الاقتصادية، تخصص اقتصاد

عمومي وتسيير المؤسسات، جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي، 2015، والتي حاول الباحث فيها الإجابة على الإشكالية المتمثلة في كيفية مساهمة الرقابة المالية في ترشيد وتسيير النفقات العمومية ولقد توصل فيها الباحث إلى أنه تساهم الرقابة المالية في ترشيد النفقات العمومية من خلال التزام النفقات العامة بمبادئ الميزانية العامة وأسسها لتضمن عملية التسيير في النفقة بما تساهم في تلافي حدوث أخطاء التي تؤدي إلى خلق عجز في الميزانية.

تقييم الدراسة

أوجه التشابه :

يمكن أوجه التشابه في ما يلي :

- أن كلتا الدراستين اعتمدتا على المنهج الوصفي .
- أن كلتا الدراستين تهدف إلى دور الرقابة .

أوجه الاختلاف :

يمكن الاختلاف في ما يلي :

- تختلف في الأهداف المتوقع الوصول إليها .
- ركزت هذه الدراسة الرقابة المالية في تسيير وترشيد النفقات العمومية، دراسة حالة مصلحة المراقبة المالية لولاية الوادي ، أما بالنسبة التي سنقوم بها ركزت على دور تقييم الاداء المالي في الرقابة على البنوك التجارية (دراسة حالة بنك الوطني الجزائري) .
- تمثلت عينة هذه الدراسة في مصلحة المراقبة المالية ، أما بالنسبة لعينة الدراسة التي سنقوم بها فتمثلت في بنك الوطني الجزائري.

– الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية قياس وتقييم

هذه الدراسة عبارة عن مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير تخصص تسيير المؤسسات الصناعية من إعداد الطالب عادل عشي جامعة محمد خيضر بسكرة سنة 2002،

تمت دراسة حالة في مؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة في الفترة (2000-2002)، وتمثلت متغيرات الدراسة في الأداء المالي و المؤشرات و المعايير تقييم الأداء، وتمحورت الإشكالية في : ما هو دور المعايير والمؤشرات في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية ؟

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على أداء المؤسسة الاقتصادية والعوامل المتحكممة فيها ومحاولة معرفة عملية التقييم ومراحلها، ومعرفة المعلومات الضرورية لقياس وتقييم الأداء المالي في المؤسسات الاقتصادية، محاولة تحديد معايير تقييم الأداء المالي والمؤشرات المستخدمة في ذلك وتفسيرها وتطبيقها في إحدى المؤسسات الاقتصادية الجزائرية.

ومن أهم ما توصلت إليه الدراسة يمكن القول بأن مفهوم الأداء يختلف باختلاف الجهة أو القطب المحدد له فينظر قطب العملاء إلى أداء المؤسسة في قدرتها على توفير السلع والخدمات التي تشبع رغباتهم بأسعار معقولة، وينظر قطب المهنيين أو الموظفين إليه في قدرة المؤسسة على ضمان استمرارية العمل في جو ملائم، وينظر قطب الدولة إليه في قدرة المؤسسة على تحقيق نتائج مالية جيدة وهذا لرفع حصيلة الضرائب والمساهمة في زيادة الدخل القومي، وينظر قطب المسيرين إلى الأداء في الكفاءة والفعالية، حيث تسعى المؤسسة على تحقيق النتائج بأدنى التكاليف، والفعالية هي قدرة المؤسسة على بلوغ الأهداف المسطرة، وتمثل عملية تقييم أداء المؤسسة الاقتصادية في تقييم أنشطتها في ضوء ما توصلت إليه من نتائج في نهاية فترة من الزمن، وتهدف هذه العملية بالتحقق من بلوغ الأهداف المخططة والمحددة مقدما من جهة، وقياس كفاءة الوحدة في استخدام الموارد البشرية والمادية المتاحة من جهة أخرى، والإجراء الجيد لهذه العملية يقدم للمؤسسة مجموعة من الفوائد التي من شأنها أن تحسن من تسيير المؤسسة، كما لا يمكن أن تقوم قائمة للتقييم الجيد للأداء إذا لم يحسن المسيرين اختيار وانتقاء المعايير والمؤشرات التي تعكس أداء المؤسسة. ومن أجل تخطي هذه الإشكالات يمكن الاعتماد على إحدى الطرق التي تساعد على تحديد المعايير والمؤشرات، من بين جملة من الطرق نذكر الطريقة التي مضمونها ما يلي:

تحديد الأهداف والمهام الأساسية، تحديد عوامل النجاح، إيجاد المؤشرات التي تسمح بضبط أو مراقبة عوامل النجاح.

تقييم الدراسة

أوجه التشابه :

يكمن وجه التشابه في ما يلي :

- أن كلتا الدراستين اعتمدتا على المنهج الوصفي.
- أن كلتا الدراستين تهدفان إلى تقييم الأداء المالي بالإعتماد على بعض المؤشرات والمعايير.

أوجه الاختلاف :

يكمن الاختلاف في ما يلي :

- تمثلت عينة هذه الدراسة في المؤسسة صناعات الكوابل ببسكرة، أما بالنسبة لعينة الدراسة التي سنقوم بها فتمثلت في بنك الوطني الجزائري.
- إختلاف في الأدوات المستخدمة في التقييم.

– رسالة ماجستير في المحاسبة والتمويل، لمباحث جهاد محمد محمد شرف 2005، والتي

تعرضت إلى "أثر الرقابة المالية على استمرار التمويل للمؤسسات الأهمية" دراسة ميدانية

المؤسسات الأهمية في قطاع غزة، والتي توصلت إلى أن وقد توصل البحث إلى وجود ازدياد محدود

في الوضع المالي لمجموعات الأهمية في قطاع غزة، وإن هذا الازدياد ينحصر في دعم مجال اقتناء الأصول

الخاصة

بالمجموعات الأهمية ، كما تبين أن المصدر الأكبر من مصادر دعم المجموعات الأهمية هي من الدول

الأجنبية تليها في الدعم المؤسسات العربية، بينما الدعم المحلي والتبرعات من السلطة الوطنية

الفلسطينية تشكل جزء بسيطاً من الموارد المالية لمجموعات الأهمية . كما توصل البحث إلى وجود عالقة

ليست بالبسيطة بين الرقابة المالية وبين مستوى تمويل المجموعات الأهمية في قطاع غزة ، حيث أن الرقابة

بمقوماتها وأدواتها وأنظمتها ومؤسساتها تساهم بشكل فعال في استمرار التمويل.

11- هيكل الدراسة :

قصد الإمام بالجوانب الرئيسية للدراسة وقصد الإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات الموضوعية تم تقسيم البحث إلى فصلين أحدهما نظري والآخر تطبيقي كما يلي :

الفصل الأول : تناولنا في هذا الفصل أهم الجوانب النظرية المتعلقة بتقييم الأداء المالي وخطواته وأهميته وأدواته المالية المستخدمة في عملية التقييم وكل ما يتعلق بالرقابة المصرفية المتعلقة بالدراسة .

الفصل الثاني : في هذا الفصل حاولنا إسقاط أهم ما جاء في الدراسة النظرية على بنك الوطني الجزائري خلال الفترة الممتدة من 2015 إلى 2017 بالإضافة إلى البرامج والأدوات المستخدمة في حل الإشكالية المطروحة وتقييم الأداء المالي للبنك باستخدام أدوات التحليل المالي .

الفصل الاول

مراقبة البنوك التجارية في ظل تقييم اداء المالي

للبنك

مهيّد

إن اتساع النشاط المصرفي جغرافيا ونوعيا أدى إلى بروز أهمية تقييم الاداء المالي على البنوك وبروز استخدام الرقابة بشكل واسع في عكس أوضاع البنوك المالية ، التضخم الاقتصادي وضعف الناتج القومي اثر على أداء الجهاز المصرفي ، إن السلامة المصرفية من أولويات اهتمام البنك التي يمكن من خلالها الاعتماد على مؤشرات الاداء المالي بشكل أساسي في الرقابة على المصارف لمعرفة اتجاه تنفيذ السياسات المرسومة و استخدام أساليب التحليل المالي الموسع ، تساعد في زيادة فهم اتجاهات المؤشرات والتحكم في الاختلالات المالية ، ان الأوضاع المالية التي كانت عليها البنوك أدت إلى اهتمامها باستخدام تقييم الأداء المالي في الرقابة على المصارف ليوجه المصارف إلى حقيقة وضعها و استعمال الأداء المالي الموسع باستخدام أكبر عدد من النسب و المعايير تؤدي إلى عكس صورة أوضح عن أحوال المصارف ومكان الضعف والقوة والمخاطر التي تواجه البنوك.

وسنحاول من خلال هذا الفصل معرفة أهم المفاهيم والمخططات الخاصة حول الأداء ،تقييم الأداء المالي والرقابة ثم الى العلاقة بين الاداء المالي ورقابة .

حيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاثة مباحث:

- المبحث الأول: مفاهيم عامة حول الأداء و الاداء المالي.
- المبحث الثاني: ماهية الرقابة على البنوك التجارية .
- المبحث الثالث: فاعلية الأداء المالي على رقابة البنوك التجارية.

المبحث الأول : مفاهيم عامة حول الأداء و الاداء المالي

إن التطرق إلى تقييم الأداء المالي للبنك لابد من معرفة معلومات حول الاداء باختصار ثم الدخول الى تقييم الاداء المالي ومعرفة أهم المحطات التي تهمنا في هذا المبحث.

المطلب الاول : مفهوم الاداء وأنواعه

سنستطرق في هذا المطلب الى مفهوم الاداء وأنواع الأداء، أهمية ومراحل عملية تقييم الأداء والصعوبات التي تواجهها.

الفرع الاول : مفهوم الاداء

يعتبر الأداء من المفاهيم التي نالت الاهتمام في مختلف المراجع و على الرغم من كثرة الدراسات التي تناولت الأداء إلا أنه لم يتوصل الى اجماع حول تحديد مفهومه و الأداء الذي يمثل مفهوم شامل وعام بالنسبة لجميع البنوك على اختلاف أنواعها.

للاوصول الى مفهوم الأداء لابد من عرض العديد من التعاريف لتحديد تعريف موحد

– **التعريف(1):** مفهوم الأداء ينحدر من اللغة اللاتينية أين توجد كلمة Performance التي تعني انجاز العمل أو الكيفية التي تبلغ بها الأهداف¹.

– **التعريف(2):** الأداء هو عبارة عن نتيجة غير عادية و باهرة، خارج ما يحققه الجميع، أحسن و أفضل و الذي يمكن أن يتعدى الأهداف المسطرة.

– **التعريف(3):** يعرف الأداء حسب المنظمة العالمية للتقييس "ISO9000" اصدار 2000 ، بأنه يشمل الكفاءة و الفاعلية فهذه الأخيرة هي مدى بلوغ النتائج، أما الكفاءة هي العلاقة بين النتيجة المتحصل عليها و الموارد المستعملة².

و من خلال التعاريف السابقة يمكننا أن نستنتج تعريف شامل للأداء: الأداء هو قيام الفرد داخل البنك بالأنشطة و المهام التي تمكنه من الوصول الى النتائج بشكل ناجح لتحقيق الأهداف بكفاءة و فاعلية وفقا للموارد المتاحة.

و سنحاول تبين كل من مصطلح الفاعلية و الكفاءة :

1 - علي شيتور، مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014 ص40.

2. Norme ISO 9000.2000, Système management de la qualité, principe essentiels et Vocabulaires p. 4-

I الفعالية : هي درجة تحقيق الأهداف، و تقاس من خلال العلاقة بين المخرجات الفعلية و المخرجات المقدرة، فكلما زادت مساهمة المخرجات في تحقيق الاهداف كانت البنوك أكثر فاعلية.

II الكفاءة: تعرف الكفاءة على أنها "استخدام الموارد بالقدر المناسب وفق معايير محددة للجدولة لذلك فالكفاءة مفهوم يربط بين المخرجات و المدخلات، فكلما كانت المخرجات أكبر من المدخلات تم الحكم على البنوك بأنها ذات كفاءة.¹

الفرع الثاني : أنواع الأداء

بعدما تم التعرض إلى مفهوم الأداء ننتقل إلى عرض أنواع الأداء في البنوك، تحديد أنواع الأداء يفرض اختيار معايير التقسيم، هذه الأخيرة يمكن تحديدها في أربعة أشكال هي : معيار مصدر الأداء معيار الشمولية ،المعيار الوظيفي ومعيار الطبيعة.²

وكل معيار على حدة يقدم مجموعة من أنواع الأداء في البنوك :

أولاً - حسب معيار المصدر:

وفقا لهذا المعيار، يمكن تقسيم أداء البنوك إلى نوعين، الأداء الذاتي أو الداخلي والأداء الخارجي.

I الأداء الداخلي:

كذلك يطلق عليه اسم أداء الوحدة أي أنه ينتج بفضل ما تملكه البنوك من الموارد فهو ينتج أساسا من التوليفة التالية:

1- الأداء البشري: هو أداء أفراد البنوك الذين يمكن إعتبارهم مورد استراتيجي قادر على صنع القيمة وتحقيق الأفضلية التنافسية من خلال تسيير مهاراتهم.

2- الأداء التقني: ويتمثل في قدرة البنوك على استعمال استثماراتها بشكل فعال.

3- الأداء المالي: ويكمن في فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المالية المتاحة.

4- الأداء الداخلي: هو أداء متأتي من مواردها الضرورية لسير نشاطها من موارد بشرية، موارد مالية، موارد مادية.

1حفي عبد الغفار، تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2009، ص117

2 توفيق محمد عبد الحسن ، تقييم الأداء مدخل جديد...العالم الجديد، دار الفكر العربي ، مصر ،2004.2003، ص 3.

II الأداء الخارجي:

هو الأداء الناتج عن التغيرات التي تحدث في المحيط الخارجي للبنوك، فالبنوك لا تتسبب في إحداثه ولكن المحيط الخارجي هو الذي يولده، فهذا النوع بصفة عامة يظهر في النتائج الجيدة التي تتحصل عليها البنوك كارتفاع رقم الأعمال نتيجة لارتفاع سعر البيع أو خروج أحد المنافسين، فكل هذه التغيرات تنعكس على الأداء سواء بالإيجاب أو بالسلب.¹

ثانيا- حسب معيار الشمولية :

حسب هذا المعيار يقسم الأداء داخل البنوك إلى أداء كلي وأداء جزئي.

I الأداء الكلي:

يتمثل الأداء الكلي للبنوك في النتائج التي ساهمت جميع عناصرها أو الأنظمة التحتية في تكوينها دون انفراد جزء أو عنصر لوحده في تحقيقها، فالتعرض للأداء الكلي لها يعني الحديث عن قدرتها على تحقيق أهدافها الرئيسية بأدنى التكاليف الممكنة ومثال الأهداف الرئيسية الربحية التي لا يمكن لقسم أو وظيفة لوحدها تحقيق ذلك بل تتطلب تضافر جميع المصالح أو الوظائف، فمصلحة المالية يجب أن توفر الأموال الضرورية بأقل التكاليف وأقل المخاطر، مصلحة الإنتاج يجب أن تقدم منتجات بأقل التكاليف وأحسن جودة ومصلحة الأفراد يجب أن تحقق أفضل مردود والمصلحة التجارية يجب عليها تسويق أقصى ما يمكن تسويقه.

II الأداء الجزئي:

على خلاف الأداء الكلي فإن الأداء الجزئي هو قدرة النظام التحتي على تحقيق أهدافه بأدنى التكاليف الممكنة.

فالنظام التحتي يسعى إلى تحقيق أهدافه الخاصة به لا أهداف الأنظمة الأخرى وتحقيق مجموع أداء الأنظمة التحتية يتحقق الأداء الكلي للبنك، كما سبق الإشارة إليه فإن أهداف البنوك يجب أن تكون متكاملة ومتسلسلة تشكل فيما بينها شبكة.

1 عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2000-2002، ص18.

ثالثا- حسب المعيار الوظيفي:

يرتبط هذا المعيار بشدة بالتنظيم لأن هذا الأخير هو الذي يحدد الوظائف والنشاطات التي تمارسها البنوك و ينقسم الى:

I أداء الوظيفة المالية:

يتمثل هذا الأداء في قدرة البنوك على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة، فالأداء المالي يتجسد في قدرتها على تحقيق التوازن المالي وتوفير لسيولة اللازمة لتسديد ما عليها وتحقيق معدل جيد وتكاليف منخفضة.

II أداء وظيفة الأفراد:

قبل تحديد ماهية هذا الأداء يتوجب الإشارة إلى أهمية الموارد البشرية داخل البنوك فتكمن هذه الأهمية في قدرتها على تحريك الموارد الأخرى وتوجيهها نحو هدف الأهداف، فضمن استخدام مواردها بفعالية لا يتم إلا عن طريق الأفراد، كذلك وجودها واستمراريتها أو زوالها مرتبط بنوعية وسلوك الأفراد الذين توظفهم، فل يكي تضمن البنوك بقاؤها يجب أن توظف الأكفاء وذوي المهارات العالية وتسيرهم تسييرا فعالا وتحقيق فعالية المورد البشري لا تكون إلا إذا كان الشخص المناسب في المكان المناسب وفي الوقت المناسب لإنجاز عمله.¹

رابعا- حسب معيار الطبيعة :

تبع لهذا المعيار الذي من خلاله تقسم البنوك أهدافها إلى أهداف اقتصادية، أهداف اجتماعية، تكنولوجي سياسية... يمكن تصنيف الأداء إلى أداء اقتصادي، أداء اجتماعي، أداء تكنولوجي.

I الأداء الاقتصادي:

يعتبر الأداء الاقتصادي المهمة الأساسية التي تسعى البنوك إلى بلوغها ويتمثل في الفوائد الاقتصادية التي تجنيها من وراء تعظيم نواتجها وتدني استخدام مواردها.

1 - عادل عشي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

II الأداء الاجتماعي:

في الحقيقة الأمر الأهداف الاجتماعية التي ترسمها البنوك أثناء عملية التخطيط كانت قبل ذلك قيوداً أو شروطاً فرضها عليها أفراد البنوك أولاً و أفرد المجتمع الخارجي ثانياً.

III الأداء التكنولوجي:

يكون للبنوك أداء تكنولوجي عندما تكون قد حددت أثناء عملية التخطيط أهدافاً تكنولوجية كالسيطرة على مجال تكنولوجي معين وفي أغلب الأحيان تكون الأهداف التكنولوجية التي ترسمها البنوك أهدافاً إستراتيجية نظراً لأهمية التكنولوجيا.¹

الفرع الثالث : أهمية ومراحل عملية تقييم الأداء والصعوبات التي تواجهها.

تطرقنا هنا الى أهمية ومراحل عملية تقييم الأداء والصعوبات التي تواجهها :

اولاً : أهمية الأداء

يعتبر الأداء من الموضوعات التي تحدد درجة تطور و تنظيم الاقتصاد، حيث من خلاله تتشكل الركائز المادية للمجتمع والتي تؤمن انطلاقة نحو الحضارة و الرفاهية الاجتماعية الذي يبنى بالدرجة الأولى على أساس التراكمات المادية التي تحققها البلدان، والتي تنعكس مباشرة على تطور الدخل الوطني فيها ولهذا كان الاهتمام بقياس الأداء منذ القدم، فقد كان لفريدريك تايلور الفضل في الدراسة الدقيقة للحركات التي كان يؤديها العامل و توقيت كل منها بقصد الوصول الى الوقت اللازم للإدارة الآلة وإيقافها ولقد كان جوهر دراسة تايلور هي أن هناك مجموعة من تفاصيل الحركات تشترك الممكن اعتبار النتيجة وحدة فنية يستفاد منها. فيها العمليات كغيرها، بحيث اذا أمكن مشاهدة كل من هذه الحركات و دراسة الزمن المستغرق فمن الممكن اعتبار النتيجة وحدة فنية يستفاد منها.

ثانياً : مراحل عملية تقييم الأداء

تتمثل مراحل عملية تقييم الأداء فيما يلي:²

1 عادل عشي، مرجع سبق ذكره، ص22-20

2 عادل عشي، مرجع سبق ذكره، ص 57

I جمع المعلومات الضرورية:

تعتبر المعلومات شيء ضروري ومورداً أساسياً في عملية التقييم، حيث لا يمكن اتخاذ القرار دون توفر المعلومات الكافية وبالجودة العالية وفي الوقت المناسب، ويمكن الحصول على المعلومات من ثلاث مصادر وهي:

- الملاحظة الشخصية - التقارير الشفوية - التقارير الكتابية

II قياس الأداء الفعلي:

هي المرحلة الثانية من عملية التقييم، حيث تمكن هذه المرحلة المؤسسة من قياس كفاءتها وفعاليتها، وذلك من خلال اختيارها لمجموعة مؤشرات ومعايير وعليه فإن قياس الأداء يهدف إلى التشخيص ويمكن أن يتبنى من خلاله الانحرافات إن وجدت.

III اتخاذ القرار المناسب عن نتائج التقييم:

في كون نشاط الوحدة المنفذ كان ضمن الأهداف المخططة، وإن الانحرافات التي حصلت في النشاط قد حصرت جميعها، وأن أسبابها قد حددت، والحلول اللازمة لمعالجة هذه الانحرافات قد اتخذت والخطط قد وضعت للسير بنشاط الوحدة نحو الأفضل في المستقبل.

IV تحديد المسؤوليات ومتابعة العمليات التصحيحية للانحرافات:

و التي حدثت في الخطة الإنتاجية، وتغذية نظام الحوافز بنتائج التقييم وتزويد الإدارات التخطيطية والجهات المسؤولة عن المتابعة بالمعلومات والبيانات التي أخرجت من عملية التقييم للاستفادة منها في رسم الخطط القادمة وزيادة فعالية المتابعة.

ثالثاً : الصعوبات أو الأخطاء التي تواجه عملية تقييم الأداء.

إن طبيعة تقييم الأداء تتضمن الحكم على شخص من قبل شخص آخر، وأي خطأ متضمن في هذا الحكم قد يجعل تقييم الأداء غير موضوعي وغالباً ما تكون هذه الأخطاء نابعة إما من المقوم للأداء أو نظام التقييم في حد ذاته، والتي تؤثر على نجاح عملية التقييم.

I الأخطاء المتعلقة بالمقوم (القائم بالتقييم):

ومن بين هذه الأخطاء نجد:

- 1 - الانطباع الشخصي: والذي يتمثل في حكم المقوم على الفرد العامل بحكم مسبق قبل إجراء عملية التقييم سواءً بالسلب أو الإيجاب.
- 2 - شخصية القائم بتقييم الأداء: إما أن يكون متساهلاً أو متشدداً أثناء عملية التقييم وهذا يؤثر على عملية التقييم.
- 3 - عدم اهتمام الرؤساء بإعداد التقارير عن تقييم أداء مرؤوسيه، أي عدم القيام بوظيفة التقييم بأكمله، وهذا يدخل في اللامبالاة.

II اخطاء متعلقة بنظام التقييم:

ومن بين الأخطاء المتعلقة بنظام التقييم والتي تؤثر على عملية تقييم الأداء ومنها:

- 1 - عدم وجود معدلات ومعايير واضحة ودقيقة تساعد على مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط.
- 2 - عدم كفاءة نماذج التقييم: فوجود نماذج معقدة وغامضة يؤدي إلى تحرب المقومين من إعداد عملية التقييم.
- 3 - قلة المتابعة من طرف الجهات التي توضع نظام تقييم الأداء.

المطلب الثاني : مفاهيم عامة حول تقييم الأداء المالي.

من خلال هذا المطلب سوف يتم التطرق إلى مفهوم كل من الأداء المالي و أهمية الاداء المالي والعوامل المؤثرة فيه وإلى الأساليب التقليدية والحديثة في التحليل المالي .

الفرع الأول: مفهوم الأداء المالي :

- يعرف الأداء المالي على أنه: "مدى مساهمة الأنشطة في خلق القيمة أو الفعالية في استخدام الموارد المالية المتاحة، من خلال بلوغ الأهداف المالية بأقل التكاليف المالية".¹

1 عبد الوهاب دادن ورشيد حفصي، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العاملي التمييزي (AED) خلال الفترة 2006 / 2011، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد السابع، العدد الثاني، 2014، ص: 24.

من خلال هذا التعريف نرى أن الأهداف المالية المخطط لها لا تتحقق إلا بتكامل جميع الأنشطة داخل البنك، وهذا يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد المالية المتاحة.

- كما يعرف كذلك على أنه "مدى نجاح المؤسسة في استغلال كل الموارد المتاحة لديها من موارد مادية ومعنوية أفضل استغلال، وتحقيق الأهداف المسطرة من طرف الإدارة.¹

هنا يمكن القول بأن الأداء المالي لا يتحقق إلا من خلال استغلال البنك لمواردها بصورة مثلى، وهذا يؤدي إلى تحقيق أهدافها المسطرة لها من قبل الإدارة.

- ويتمثل كذلك في قدرة المؤسسة على تحقيق أهدافها المالية وبأقل تكلفة ممكنة، أي تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة لتسديد ما عليها من التزامات وتحقيق معدل مردودية جيد بأقل تكلفة.

وهنا من هنا نلاحظ أن الأداء المالي يتمثل في قدرة البنك على تخفيض تكاليفها و زيادة الإيرادات من أجل الوفاء بالتزاماته.

ومن خلال ما سبق نستنتج بأن الأداء المالي هو آلية تمكن من فعالية تعبئة واستخدام الوسائل المتاحة في البنك بأحسن صورة، أي خفض التكاليف ورفع العوائد.

الفرع الثاني : أهمية الاداء المالي والعوامل المؤثرة فيه:

أولاً : أهمية الاداء المالي

تتبع أهمية الأداء المالي بشكل عام في أنه يهدف إلى تقييم أداء المؤسسات من عدة زوايا و بطريقة تخدم مستخدمي البيانات ممن لهم مصالح مالية في المؤسسة لتحديد جوانب القوة و الضعف في المؤسسة و الاستفادة من البيانات التي يوفرها الأداء المالي لترشيد القرارات المالية للمستخدمين.

وتتبع أهمية الأداء المالي أيضاً و بشكل خاص في عملية متابعة أعمال المؤسسة و تفحص سلوكها و مراقبة أوضاعها و تقييم مستويات أدائها و فعاليته و توجيه الأداء نحو الاتجاه الصحيح و المطلوب من خلال تحديد

¹ باسي عصام، تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص: مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011/2012، ص: 61

المعوقات وبيان أسبابها و اقتراح إجراءاتها التصحيحية و ترشيد الاستخدامات العامة للمؤسسة و استثماراتها وفقاً للأهداف العامة للمؤسسة و المساهمة في اتخاذ القرارات السليمة للحفاظ على استمرارية و بقاء المؤسسة.¹

ثانيا : العوامل المؤثرة في الاداء المالي

هناك عدة عوامل داخلية إدارية و فنية مؤثرة على الأداء المالي و التي سنلخصها فيما يلي:²

- الهيكل التنظيمي.
- المناخ التنظيمي.
- التكنولوجيا.
- الحجم.

الفرع الثالث: الأساليب التقليدية والحديثة في التحليل المالي

أولاً : عموميات حول النسب المالية

I تعريف النسب المالية:

- النسب المالية هي العلاقة القائمة بين عنصر (أو عدة عناصر) أو عنصر آخر (عناصر أخرى) وتكون هذه العلاقة بشكل نسبة مئوية أو بشكل كسر بسيط أو كسر عشري.³
- النسب المالية أداة من أدوات التحليل المالي توفر مقياس لعلاقة ما بين بندين من بنود القوائم المالية.

II أهمية النسب المالية:

- تلعب النسب المالية أهمية كبرى في حياة المؤسسة وتتمثل هذه الأهمية في الآتي:
- التعرف على مواطن القوة والضعف في المؤسسة واقتراح التوصيات والسياسات الكفيلة بمعالجتها.

1 تالي رزيقة، تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة الأكلبي محمد أولحاج البويرة، 2011-2012، ص17.

2 حورية عريعر، دور المعلومات المحاسبية في تقييم الأداء المالي، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة، 2013-2014 ص 38

3 شيخ ولد عبد الحليل، دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الموريتانية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2008، ص: 67

- مقارنة المؤسسة مع غيرها من المؤسسات المنتمية إلى نفس القطاع.
- استخدام النسب المالية لكشف عن احتمالية إفلاس المؤسسة من خلال دراسة أنواع معينة من النسب تعطي مؤشرا جيدا لقياس احتمالية الإفلاس.
- تساعد المحللين كل حسب إهتمامه في الحصول على معلومات مهمة عن تسيير المؤسسة.
- تقييم أداء المؤسسات وكذلك أداة إدارتها.
- مقارنة نسب المؤسسة مع النسب المعيارية والصناعية المقدمة.
- تقييم المدلولات وجعلها ذات مغزى ومعنى وكذلك إبعاد الإبهام عنها.
- تساعد على اتخاذ القرارات السلمية والرقابة.¹

III أنواع النسب المالية:

1. نسبة السيولة:

يقصد بنسب السيولة تلك النسب التي تقيس مقدرة المؤسسة على الوفاء بالتزامات قصيرة الأجل (الخصوم المتداولة) لديها من نقدية وأصول أخرى يمكن تحويلها إلى نقدية في فترة زمنية قصيرة نسبيا (الأصول المتداولة). وتعد نسب السيولة الأهم بنسبة للإدارة والملاك والمقرضين الذين يقدمون للبنك إئتمان قصير الأجل.² حيث يمكن إبراز الأنواع المختلفة لنسب السيولة فيما يلي:³

• نسبة التداول:

و تحسب وفق العلاقة الآتية:

$$\text{نسبة التداول} = 100 \times \frac{\text{الأصول الجارية}}{\text{الخصوم الجارية}}$$

1 Pierre paucher, mesure de la performance financière de l'entreprise, édition o.p.u, 1993, p: 118.

² منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الخامسة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003، ص 74.

³ محمد الحافظ عيشوش، التحليل المالي طبقا للمعايير المحاسبية الدولية ودوره في تحديد الوضع المالي والتنبؤات المستقبلية للمدشآت الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي ، 2001، ص: 107.

- **نسبة السيولة الجاهزة :** وعليه فهي تبين للمؤسسة هل يجب عليها أن تحصل جزء من الخصم أم هي مجبرة على بيع للبعض من مخزونها حتى تتمكن من مواجهة الديون قصيرة الأجل¹

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة : } \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{الخصوم المتداولة}} \times 100$$

– إن ارتفاع هذه النسبة عن الواحد الصحيح يعني أحد الاحتمالات التالية:²

إما تراجع نشاط المؤسسة، نقص تحديد الاستثمارات، فائض في النقديات غير مستغل و عرضة للتدهور في القيمة.

2. **نسب التمويل:** سوف نحاول التطرق إلى أهم أنواع نسب التمويل :

- **نسبة الديون إلى حقوق الملكية :**

هذه النسبة تقيس مدى مساهمة الدائنين في أموال المؤسسة مقارنة بمساهمة الملاك ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:³

$$\text{نسبة الديون إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{حقوق الملكية}}$$

- **نسبة التمويل الخاص:**

ويتم حساب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

- **نسبة التمويل الدائم:**

ويتم حساب هذه النسبة وفق الصيغة التالية :

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

1 كريمة جحيتن، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء و ترشيد قرار الاستثمار في البورصة، مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014، ص: 21

2 Claran warch, les ration clés du management , édition village mondiale, 1998, p: 120 .

3 أمين سيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء و الاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005 ص: 350.

3. نسب المديونية:

تقيس نسب المديونية مساهمة كل من الملاك و الدائنين في تمويل المؤسسة، حيث تنفرع إلى

الأنواع التالية:

• نسبة الأصول المتداولة إلى الديون:

تحسب وفق العلاقة التالية:

$$\text{نسبة الأصول المتداولة إلى الديون} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{القروض}}$$

• نسبة الخصوم المتداولة إلى حق الملكية:

تحسب وفق العلاقة الآتية:

$$\text{نسبة الخصوم المتداولة إلى حق الملكية} = \frac{\text{الخصوم المتداولة}}{\text{حق الملكية}}$$

• عدد مرات تغطية الأرباح للفائدة على الديون:

وتحسب هذه النسبة وفق العلاقة التالية:

$$\text{عدد مرات تغطية الأرباح للفائدة} = \frac{\text{الأرباح قبل الفائدة و الضريبة}}{\text{الفائدة على الديون}}$$

• نسبة الديون إلى إجمالي الأصول:

و يعبر عن هذه العلاقة كما يلي:

$$\text{نسبة الديون إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

ثانيا : مؤشرات الأداء المالي:

تلعب مؤشرات التوازن المالي دورا هاما في إعطاء صورة واضحة للمؤسسة تتمثل هذه المؤشرات فيما يلي:

رأس المال العامل (FR) ، احتياجات رأس المال العامل (BFR) الخزينة (TR) .

I رأس المال العامل (FR) :

1. مفهوم رأس المال العامل:

- رأس المال العامل عبارة عن هامش سيولة ،يسمح للمؤسسة بمتابعة نشاطها بصورة طبيعية دون صعوبات أو ضغوطات مالية على مستوى الخزينة، فتحقق رأس المال عامل موجب داخل المؤسسة يؤكد امتلاكها لهامش أمان يساعدها على مواجهة الصعوبات و ضمان استمرار توازن هيكلها المالي¹.

- رأس المال العامل هو جزء من الأموال الدائمة المخصص لتمويل جزء من الأصول المتداولة وذلك لمواجهة تذبذبات دورة الاستغلال و هو عبارة عن هامش أمان.²

2. أنواع رأس المال العامل:

هناك أربعة أنواع من رأس المال العامل وهي:

• رأس المال العامل الصافي:³

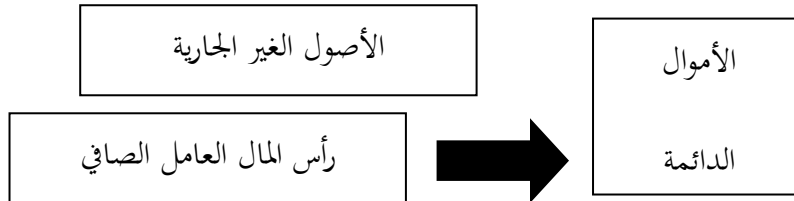
ويتم حسابه بطريقتين هما:

طريقة أعلى الميزانية :

رأس المال العامل الصافي = الأموال الدائمة - الأصول الغير جارية

و الشكل التالي يوضح رأس المال العامل الصافي حسب الطريقة الأولى.

الشكل رقم (01-01): رأس المال العامل الصافي من أعلى الميزانية



المصدر : من اعداد الطلبة باعتماد على يوسف الهزبل كريمة زرزور مبروكة برحومة، تقييم و تحسين الأداء المالي باستخدام المؤشرات

المالية الحديثة. مذكرة ليسانس، جامعة الوادي، 2008-2012، ص59.

1 Patrick pigets, la gestion financière, édition economica, 1998, p: 89.

2 Jean marie, le fond de roulement, édition entreprise moderne , 1970, p: 13.

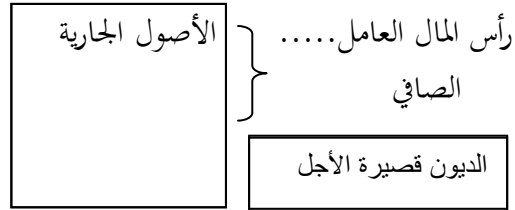
3 يوسف الهزبل كريمة زرزور مبروكة برحومة، تقييم و تحسين الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية الحديثة. مذكرة ليسانس، جامعة الوادي، 2008-2012، ص59.

-طريقة أسفل الميزانية:

رأس المال العامل الصافي = الأصول الجارية - الديون قصيرة الأجل

و الشكل التالي يوضح رأس المال العامل الصافي حسب الطريقة الثانية.

- الشكل رقم (01-02): رأس المال العامل الصافي من أسفل الميزانية



المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد المعطيات السابقة.

• رأس المال العامل الخاص:

يبين مدى تغطية الأموال الخاصة المتكونة من حقوق الملكية للمساهمين للأصول الغير جارية دون الاستعانة بالجزء المتبقي من الأموال الدائمة والمتمثلة في القروض الطويلة الأجل ومدى اكتفاء المنشأة بالأموال الخاصة من دون الاستعانة بالموارد المالية الأجنبية ويتم حسابه وفق العلاقة التالية:¹

رأس المال العامل الخاص = الأموال الخاصة - الأصول الثابتة
رأس المال العامل الخاص = الأصول المتداولة - مجموع الديون

• رأس المال العامل الأجنبي:²

هو جزء من الأموال الدائمة المستخدمة في تمويل جزء من الأصول المتداولة و يحسب كما يلي:

رأس المال العامل الأجنبي = رأس المال العامل الإجمالي - رأس المال العامل الخاص

أو

رأس المال العامل الأجنبي = مجموع الديون

1 ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، دار الحمديّة، الجزائر، 1988، ص: 47- 46.

2 عبد الرزاق زكرياء طينة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ليسانس، جامعة الوادي، 2013-2014، ص 91- 92

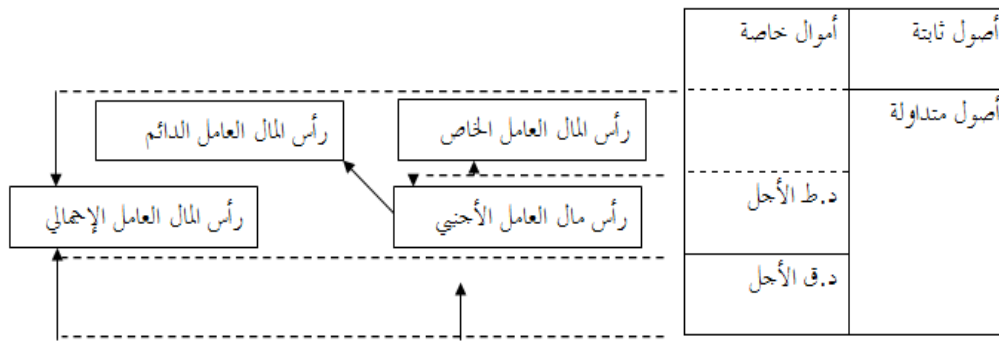
• رأس المال العامل الإجمالي:

يحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{رأس المال العامل الإجمالي} = \text{الأصول المتداولة}$$

من خلال ما سبق يمكن تمثيل مختلف أنواع رأس المال العامل في الشكل البياني أدناه.

الشكل رقم (01-03): أنواع رأس المال العامل



المصدر: ناصر دادي عدون . مرجع سبق ذكره، ص: 48.

ثالثا: الاحتياجات رأس المال العام (BFR):¹

I تعريف احتياجات رأس المال العام:

هو ذلك تعريف احتياجات الجزء من الأموال الدائمة الذي يمول جزء من الأصول المتداولة في حالة عدم تغطية ديون قصيرة الأجل وهو الفرق بين موارد الاستغلال واستخدامات الاستغلال.

- يعرف بأنه رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون قصيرة الأجل وتتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية.

II كيفية احتساب احتياجات رأس المال العامل (BFR):

احتياجات رأس المال العامل: (الأصول المتداولة - القيم الجاهزة) - (الديون قصيرة الأجل - القروض المصرفية). حيث الجدول التالي يوضح كيفية تشكيل احتياجات رأس المال العامل.

¹ Geudi mobert, finance d'entreprise les règles du jeu, édition organisation , 1997, p: 121.

الجدول رقم (01-01) : يوضح احتياجات رأس المال العامل

احتياجات الدورة					
أوراق القبض	العملاء	سندات التوظيف	منتجات تامة	مواد أولية	
احتياجات رأس المال العامل	أوراق الدفع	ديون الاستغلال	ديون الشركاء	موردون	ديون المخزونات

المصدر : مبارك لسلوس ، التسيير المالي ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2004، ص 34.

رابعا : مؤشرات قياس العائد و المخاطر

الجدول رقم (02-01) : يوضح مؤشرات قياس العائد باختصار

المؤشرات	النسب
العائد على حقوق الملكية	صافي الدخل / الاموال الخاصة
العائد على الاصول	صافي الدخل / الاصول
الرفع المالي	اجمالي الاصول / اجمالي حقوق الملكية
هامش الربح	صافي الدخل / اجمالي الارادات
منفعة الاصول	اجمالي الارادات / اجمالي الاصول

المصدر : من الاعداد الطلبة بالاعتماد على مذكرة تقييم اداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد ومخاطر ملتقى المنظومة المصرفية

الجزائرية وتحولات الاقتصادية - واقع وتحديات -، جامعة الاغواط ، ص 107-108

الجدول رقم (03-01) : يوضح مؤشرات قياس المخاطر باختصار

النسب	المؤشرات
مخصصات خسائر القروض / اجمالي القروض	مخاطر الائتمان
الودائع الاساسية / اجمالي الاصول	مخاطر السيولة
الاصول الحساسة للفائدة/ اجمالي الاصول او الخصوم الحساسة للفائدة/ اجمالي الاصول	مخاطر سعر الفائدة
حقوق الملكية / الاصول الخطرة او إجمالي حقوق الملكية على اجمالي الاصول	مخاطر رأس المال

المصدر : من الاعداد الطلبة بالاعتماد على مذكرة تقييم اداء البنوك التجارية العمومية الجزائرية من حيث العائد ومخاطر ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية وتحولات الاقتصاديات - واقع وتحديات -، جامعة الاغواط ، ص 107-108

خامسا :الخزينة الصافية (TN):

سنتطرق هنا الى تعريف الخزينة وكيفية حسابها.

I تعريف الخزينة الصافية:

تعرف الخزينة الصافية على أنها مجموعة الأموال الموجودة بحوزة المؤسسة والتي يمكن التصرف فيها لمدة دورة، إي المبالغ السائلة التي تستطيع استعمالها فورا وتمثل صافي القيم الجاهزة وهي تعبر عن الوجود أو عدم وجود توازن مالي.

كما يمكن تعريف الخزينة الصافية للمؤسسة على أنها مجموع الأموال التي تكون تحت تصرفها خلال دورة الاستغلال وتشمل صافي القيم الجاهزة أي ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة.

حيث تحسب الخزينة بالعلاقتين التاليتين:¹

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{رأس المال العامل} - \text{احتياجات رأس المال العامل}$$

¹ فروي نجاح، حميدي سليمة، دراسة تطبيقية لمؤشرات التشخيص المالي في المؤسسات الإقتصادية، جامعة الوادي، 2013-2014، ص51.

أو

$$\text{الخزينة الصافية} = \text{خزينة الأصول} - \text{خزينة الخصوم}$$

II الحالات الممكنة للخزينة الصافية:

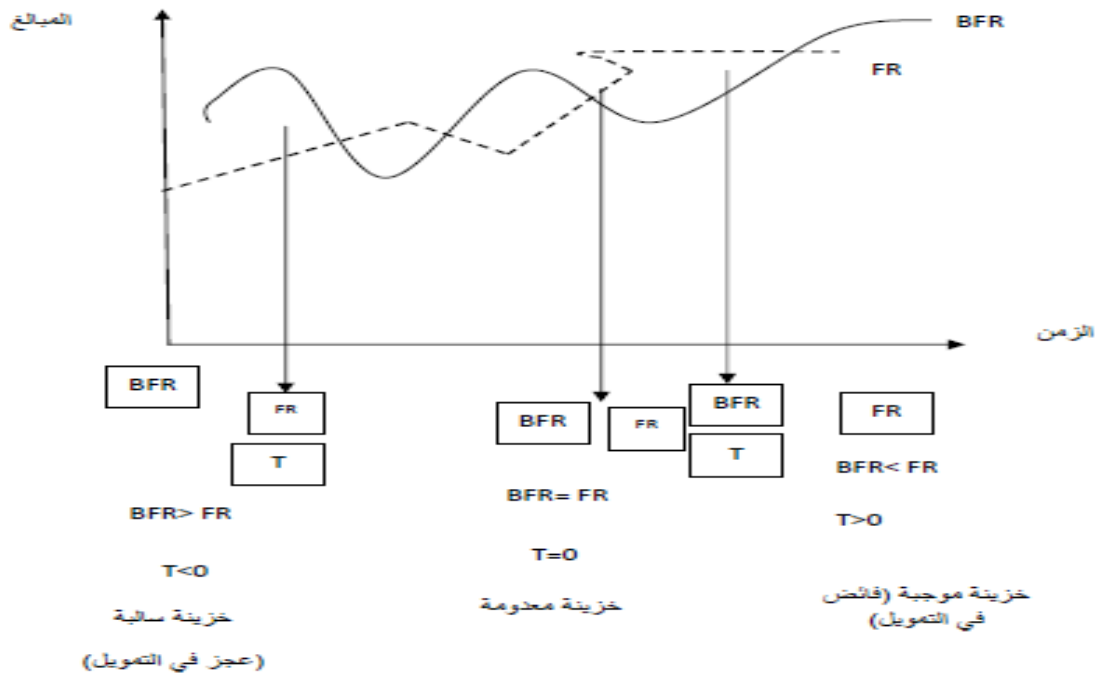
-الحالة الأولى: الخزينة سالبة وفي هذه الحالة يكون رأس المال العامل أقل من احتياجات رأس المال العامل أي $BFR > FR$ $\longleftrightarrow$ $TR < 0$

- الحالة الثانية: الخزينة موجبة وفي هذه الحالة يكون رأس المال العامل أكبر من احتياجات رأس المال العامل أي $BFR < FR$ $\longleftrightarrow$ $TR > 0$

- الحالة الثالثة: الخزينة معدومة وهذه الحالة يكون احتياجات رأس المال العامل مساوي لرأس المال العامل $BFR = FR$ $\longleftrightarrow$ $TR = 0$

-الشكل الموالي يوضح مختلف الحالات السابقة للخزينة الصافية.

الشكل رقم (01-04): الحالات الممكنة للخزينة الصافية



المصدر: إلياس بن ساسي، يوسف قريشي، التسيير المالي، الطبعة الأولى، دار وائل لنشر والتوزيع، 2006، ص: 86.

المبحث الثاني: ماهية الرقابة على البنوك التجارية

إن الرقابة المصرفية عملية ضرورية ولا غنى عنها في المؤسسات المالية والبنوك في كونها تمكن من الحد من المخاطر والتأكد من ما تم التخطيط له لاتخاذ الإجراءات المناسبة بالإضافة إلى خلق جهاز مصرفي سليم وقوي ليحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين يضمن تنفيذ السياسة النقدية بشكل قوي وأيضا يساهم بشكل فعال وحيوي في تنمية وتطوير القطاعات الاقتصادية المختلفة وازدهارها.

المطلب الأول: مفهوم الرقابة المصرفية وأهميتها

سنحاول في هذا المبحث التكلم على مفهوم الرقابة بصفه عامه وخاصة وعن أهميتها.

الفرع الأول : مفهوم الرقابة المصرفية

قبل أن نتطرق إلى مفهوم الرقابة المصرفية نتطرق إلى مفهوم الرقابة بشكل عام:

مفهوم الرقابة : هي وظيفة إدارية وهي عملية مستمرة ومتجددة يتم بمقتضاها التحقق من أن الأداء يتم على النحو الذي حددته الأهداف والمعايير الموضوعية وذلك بقياس درجة نجاح الأداء الفعلي في تحقيق الأهداف والمعايير بغرض التصحيح والتقويم وتعني الرقابة من أن النتائج التي تحققت مطابقة للأهداف التي تقرر أو التي احتوتها الخطة وبالتالي فهي عملية ملاحظة نتائج الأعمال التي سبق تخطيطها ومن ثم تحديد الفجوة بين النتائج المستهدفة والنتائج الفعلية واتخاذ الإجراءات التصحيحية لسد هذه الفجوة¹.

الرقابة المصرفية: هي مجموع القواعد والإجراءات والأساليب التي تسير عليها أو تتخذها السلطات النقدية والبنوك المركزية والمصارف بهدف الحفاظ على السلامة المالية للمصارف توصلا إلى تكوين جهاز مصرفي سليم يساهم في التنمية الاقتصادية ويحافظ على حقوق المودعين والمستثمرين، وبالتالي على قدرة الدولة والثقة بأدائها² وتعد الرقابة المصرفية شرطا لاستمرارية البنوك، وتأكيد سلامة مركزها المالية ويمكن تعريفها انطلاقا

¹ محمد امين عبد النبي ' الرقابة المصرفية ' زمزم ناشرون وموزعون 'الأردن وعمان' الطبعة الاولى '2010' ص53

² صالح الدين محمد أمين اللام / صادق ارشد الشمري ' تفعيل انظمه الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية لنظام CRAFT نموذجاً ' مجلة الإدارة الاقتصادية 'السنة الرابعة والثلاثون - العدد تسعون / 2011 ' ص358

من مبادئها العامة " على أنها جزءا أساسيا من العملية الإدارية هدف ها التحقق من أن التنفيذ والأداء الفعلي يسيران طبقا للخطة الموضوعة¹ .

الفرع الثاني: أهمية الرقابة المصرفية

تكمن أهمية الرقابة المصرفية في مجموعة من النقاط :

1- العمل على توجيه الاستثمارات التي تقوم بها البنوك نظر لأهميتها في تمويل المشاريع الاقتصادية.

2- تعتبر رقابة القطاع المصرفي هامة نظر للدور الحيوي الذي يقوم به في عملية المدفوعات وخلق النقود

وقدرته في التأثير على القوة الشرائية للعملة الوطنية.

3- إمكانية الوقوف على نوعية موجودات البنك وتقييمها ومعرفة درجة المخاطر التي تتحملها ومن

ثم محاولة الحد منها

4- التأكد من مدى التزام البنوك وتقيدها بالتعليمات الصادرة عن البنك المركزي.

5- تمكن الرقابة على البنوك من الحد من المخاطر التي قد تؤدي إلى ضياع الودائع وبالتالي الحفاظ على ثقة الجمهور في الجهاز المصرفي² .

6- تتجلى أهمية الرقابة المصرفية في الحفاظ على الاستقرار وصيانة الثقة من طرف العموم في النظام المالي وذلك لتقليل خطر الخسارة التي قد تصيب المودعين لأموالهم لدى البنوك ودائنين الآخرين³ .

المطلب الثاني: المعايير التي تصدرها لجنة بازل: "المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة".

تأسست لجنة بازل من مجموعة الدول الصناعية العشرة في نهاية عام 1974، تحت إشراف بنك التسويات الدولية بمدينة بازل بسويسرا و ذلك في ضوء تفاقم أزمة المديونية الخارجية لدول العالم الثالث، و إزداد حجم و نسبة الديون المشكوك في تحصيلها التي منحتها البنوك الأمريكية، و تعثر كل من بنك فرنكلين الأمريكي و بنك هبستات الألماني، كما كان لإنتشار فروع البنوك خارج الدول الأم بالإضافة إلى المنافسة القوية التي خلقتها البنوك

1 بوحفص جلاب نعناعة ' الرقابة الاحترازية وأثرها على العمل المصرفي بالجزائر ' مجلة المفكر - العدد الحادي عشر ' ص130

2 عاشوري صورية ' دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية' مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير ' تخصص مالية ومحاسبة 2010/2011' ص22

3 سليمان ناصر ' علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية ' دكتوراه ' علوم الاقتصادية ' الجزائر ' 2004' ص70

اليابانية إزاء البنوك الأمريكية و الأوروبية نتيجة تدني رؤوس أموالها، و سميت بلجنة بازل لأنها تتخذ من مدينة بازل السويسرية مقرا لسكرتاريتها الدائمة.¹

و تمارس لجنة بازل منذ تأسيسها العمل في مجال بحث أفضل السبل لتدعيم الإستقرار المالي و توسيع نطاق الإشراف و الرقابة المصرفية في مختلف دول العالم و ذلك بالتنسيق مع الجهات الإشرافية و الرقابية في مختلف الدول.

و يمكن تلخيص أهم الجوانب الأساسية للجنة بازل كما يلي :

الفرع الأول : بازل الأولى.

أصدرت اللجنة حوالي 39 مبدأ أساسي، وتهدف هذه المعايير لتحقيق ما يلي :

- توفير متطلبات رقابة مصرفية فعالة
- تأسيس مبادئ التصديق بإنشاء مصارف جديدة للسماح بالدخول في الصناعة المصرفية مع تحديد الهياكل الإدارية والمالية المطلوبة إلى جانب هياكل الملكية.
- وضع الضوابط الاحترازية للمصارف الجديدة.
- تحديد طرق الرقابة للمصارف الجديدة.
- صياغة متطلبات الإفصاح والبيانات المطلوبة.
- تحديد سلطات المراقبة الرسمية.
- وضع أسس الرقابة على المصارف الأجنبية.

وعموما تستهدف المبادئ اللجنة تقوية الأداء في الأجهزة الرقابية للدول المختلفة، وتأتي في قمة قائمة المبادئ متطلبات الرقابة الفعالة والتي تتمثل في التحديد الواضح للمسؤوليات وأهداف السلطات الرقابية، والإطار

1 بريس عبد القادر ، التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية ، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2005 – 2006، ص 113.

التشريعي الذي يؤكد إستقلالية أجهزتها وسلطتها في القيام بعمليات الرقابة، والحصول على البيانات المالية والمعلومات المتعلقة بأداء المؤسسات المالية، وهيكلها الإدارية والوظيفية.

من جهة أخرى صوبت اللجنة إهتمامها إلى العوامل والمخاطر التي تؤثر سلباً على الإستقرار المالي، وصممت لكل عنصر من هذه العناصر والمخاطر مبادئ لمراقبتها وإحتواء آثارها، وهذه المبادئ تتصل بالموضوعات الآتية:

1 - المبادئ المتعلقة بمتطلبات التصديق بدخول مصارف جديدة في الأسواق المالية، ومراجعة التعديلات التي قد تطرأ على الهياكل المالية والإدارية وهيكل الملكية للمصارف.

2 - أهم المخاطر التي تشملها المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية ما يلي:

المخطر الائتمانية، مخاطر السوق، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر نقص السيولة، المخاطر التشغيلية، المخاطر القانونية، المخاطر المتعلقة بسمعة المؤسسة.

3 - هندسة تصميم وتطبيق القواعد والضوابط الإحترازية التي تتصل بـ:

- كفاية رأس المال، ويتعلق هذا المبدأ بتحديد الحد الأدنى لرأس المال.

- إدارة المخاطر الائتمانية.

تشتمل هذه المعايير على عمليات منح القروض وإجراءات متابعة الديون وتقييم جودة وكفاية الإحتياطي لمقابلة الديون المتعثرة والتي تشمل ما يلي¹:

مراقبة مخاطر التركيز والانكشاف الكبير، التسليف للجهات ذات العلاقة، إدارة مخاطر السوق ومخاطر سعر الفائدة والسيولة، ومخاطر التشغيل، إلى المخاطر الداخلية وطرق مراقبة المصارف القائمة والتعامل مع بنود العمليات خارج الميزانية، أسس مراقبة متطلبات الإفصاح وتقديم البيانات، تحديد المدى الزمني للتقارير، الإجراءات التصحيحية لأوضاع المصارف.

1 عثمان بن موسى الشبيخ، السلامة المصرفية، دار النشر والطباعة، السودان، 2007 - ص : 107.

الفرع الثاني : بازل الثانية.

يتضح من خلال الممارسة وتطبيق المبادئ الأساسية للرقابة المصرفية الفعالة التي صدرتها بازل الأولى عدة ثغرات وقصور في تحقيق أهداف اللجنة، وكان من نتائج هذا القصور الضعف في عملية قياس المخاطر الناتجة عن ضعف قدرة المصارف على التمييز بين مجموعات العملاء الذين يتمتعون بمراكز مالية جيدة وبين العملاء على مستوى متدني من القدرات المالية، مما أفضى إلى تورط المصارف في مغامرات التسليف لعمليات ذات مخاطر عالية. هذا وإن غياب الإفصاح الكامل يؤدي إلى إضعاف قدرة السلطات الإشرافية والسوق على التعرف على الأوضاع الحقيقية للإنكشاف في محفظة الائتمان مما قد يشجع المصارف على التعامل في معاملات غير آمنة.

ركزت التعديلات التي أدخلتها لجنة بازل 2 على المبادئ التي أقرتها اللجنة من قبل على الوسائل التي تساعد على تحقيق أهم أهدافها في إزالة القصور في تعميق الاستقرار وسلامة النظام المالي في العالم عن طريق ترويج نظم العمليات المالية السليمة في المؤسسات المصرفية، وتتضمن تلك النظم التي تطرحها اللجنة استخدام قائمة مرنة من الخيارات بمختلف مقاسات ودرجات التحديث والتطور، إلى جانب طرح نظم تساعد على رفع مستوى الحساسية لمتطلبات رأس المال، إلى جانب توسيع قاعدة تغطية شاملة للمخاطر، هذا وتم وضع نظم حديثة تركز على أهمية التقييم الذاتي للمخاطر مع تقوية دور ومسؤولية الرقابة الداخلية والرقابية الرسمية ورقابة السوق.

إن أهم التعديلات التي أدخلتها لجنة بازل 2 هو تحسين حساسية مخاطر التشغيل، إذ أن مبادئ بازل الأولى كانت تغطي فقط مخاطر الائتمان، وكان ذلك الوضع من شأنه تحفيز المصارف على إستبعاد الأصول عالية الجودة من قوائم حساباتها، كما أن المخاطر السيادية كانت تقاس بصورة غير دقيقة وغير متطورة.

لذا تميزت التعديلات التي تم إدخالها بأنها تغطي كل المخاطر وبصورة شاملة، تستوفي كفاية الإحتياجات المطلوبة لتغطية مخاطر محفظة الائتمان إلى جانب إبراز مدى تنوع المخاطر في محفظة الديون.

المطلب الثالث: أنواع الرقابة المصرفية

سنلخص أنواع الرقابة المصرفية في ما يلي إلى:

الفرع الأول : الرقابة الداخلية

هناك العديد من التطورات التي حدثت في مفهوم الرقابة الداخلية نتيجة العديد من الأسباب، حيث ازدادت أهمية الرقابة الداخلية كثيرا خلال السنوات الأخيرة، فتطورت أساليبها بشكل كبير لضمان تحقيق الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية المتاحة ¹.

اولا : مفهوم الرقابة الداخلية :

الرقابة الداخلية هي ذلك الإجراء الذي يتضمن صحة وضعية معينة و تطابقها مع بعض القواعد و المعايير، واستلزم ذلك وجود معايير الفحص والتفتيش ² وصحة إجراءاتها ، كما تشمل الرقابة الداخلية على مجموع أنظمة الرقابة المالية، و الأنظمة الأخرى، والتي تضعها ³ الإدارة حتى تتمكن من تسيير أعمال المؤسسة بطريقة منتظمة و الحفاظ على ممتلكاتها.

كما نغني أيضا بالرقابة الداخلية : الخطة التنظيمية التي يتبعها البنك لحماية أصوله وموجوداته ، والتأكد من الصحة الحسابية لما هو مثبت بالدفاتر والسجلات، ولرفع الكفاءة الإنتاجية للعاملين، و تشجيعهم على الالتزام بالسياسات الإدارية المرسومة أي أن الرقابة الداخلية تشمل عملية الضبط الداخلي الهادف إلى حماية أصول البنك من السرقة و التلاعب و الاختلاس وعموما فإن الرقابة الداخلية هي مجموعة السياسات ، والنظم، و التعليمات التي تمكن بنك من تصحيح المسار ، وكذلك تقييم أداء الوحدات المختلفة.

¹ عبد الفتاح الصحن و آخرون، المراجعة التشغيلية و الرقابة الداخلية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر 8002، ص 9.

² حورية حني، آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية و فعاليتها، (مذكرة ليل شهادة الماجستير، العلوم الاقتصادية)، جامعة منتوري، قسنطينة، 2006، ص 93.

³ محمد سمير أحمد، الجودة الشاملة و تحقيق الرقابة في البنوك التجارية، ط 1 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، عمان، 2009، ص 16

ويتضح لنا من التعريف السابق أن الرقابة الداخلية لا تعتبر هدفا¹ يسعى البنك إلى تحقيقه، وإنما هي وسيلة للوصول إلى الهدف الأساسي للبنك والمتمثل في تحقيق أقصى ربح ممكن، وبالتالي الوصول إلى أقصى درجات الكمال المصرفي، التي عينتها معايير بازل الاربعة و المتمثلة في :

- كفاية رأس سمال.

- جودة الأصول

- كفاءة الإدارة.

- تحقيق أعلى معدلات الربحية.

ثانيا : تصميم الضبط الداخلي لرقابة :

يراعى فيه ما يلي :

- تقسيم العمل بين الموظفين إلى مجموعات مستقلة، مجموعة لها سلطة التصريح بالعمليات و مجموعة تحتفظ بالأصول المختلفة، ومجموعة ثالثة تتولى عملية إثبات العمليات بالسجلات و الدفاتر.

- تنسيق العمل بين الأقسام المختلفة وانسياب أعمالها في سهولة و يسر.

- تبسيط إجراءات العمل و تنسيق تسلسل العمليات بما يحقق سرعة و دقة إنجازها.

- توافر صفات و مؤهلات معينة في الموظفين لتأدية الأعمال المنوطة بهم على أكمل وجه.

- تدريب الموظفين نظريا وعلميا على الأعمال المختلفة بالبنك مما يكون له أثر ملموس على إنتاجية الموظف و

نتائج الأعمال.²

¹ حورية حمي ، مرجع سبق ذكره ص 94

² صالح الدين حسن السيسي، الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، ط1، 8001، ص329.

ثالثا: أهداف الرقابة الداخلية :

عموما تسعى الرقابة الداخلية إلى تحقيق الأهداف التالية :

- ضمان الحماية والمحافظة على ممتلكات البنك، والتي تشمل كلا من الأموال والأشخاص ، والحقوق، حيث ينبغي حمايتها من الإعتداءات، ومعظم الأخطار التي يمكن أن تلحق بها، من خلال وقايتها وصيانتها بتطبيق أسلوب الرقابة الداخلية لضمان إستمرار وتطور البنك.
- ضمان سلامة المعلومات ومدى الإعتماد ، والثقة ولكي تكون المعلومات ذات مصداقية لا بد من أن تكون كاملة ودقيقة وحالية، وقابلة للمقارنة من حيث تقديمها ومبدئها، و إضافة إلى قابليتها للفحص، والتدقيق¹.
- ضمان تطبيق تعليمات الإدارة العامة أي التأكد من إحترام تحقيق الأهداف الموضوعية من الإدارة، فالتعليمات الموجهة من قبل الإدارة لا بد أن تكون قابلة للتنفيذ و التطبيق، ولتحقيق هذا لا بد أن تكون هذه التعليمات واضحة ومركبة²
- وجود نظام لتقييم الأداء والهدف منه هو تحقق من الالتزام بمستويات الأداء الموضوعية ، حيث يعد هذا النظام بمثابة نظام عام للتسيير، والذي يسمح بضمان الكفاءة الجيدة للوسائل المتاحة لمباشرة العمل لدوام بقاء البنك.
- وضع الرقابة الداخلية مراقبة فعالة للبنك حيث تحذر المسؤولين ،في حالة إنخفاض فعالية للبنك، فعلى وسائل الإنتاج في هذه الحالة أن تحقق الأثر المنتظر.

رابعا: تنظيم الرقابة الداخلية :

قد جاء في نص المادة 03 من النظام 03-02 المتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات المالية، فالبنوك والمؤسسات المالية³ ، ملزمة بوضع نظام رقابة داخلي يعتمد أساسا على :

- نظام مراقبة العمليات و الإجراءات الداخلية

1 محمد سمير أحمد، مرجع سبق ذكره ص26

2 حورية حني ، مرجع سبق ذكره ص 94 .

3 أنظر المادة 03 من النظام رقم 03-02 المتضمن المراقبة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية ج ر ع 84 المؤرخ في 18/12/2002

- تنظيم محاسبي ومعالجة المعلومات.

- أنظمة تقييم المخاطر والنتائج.

- أنظمة الرقابة والتحكم في المخاطر.

- نظام التوثيق والإعلام.

وتلتزم البنوك و المؤسسات المالية في إطار ممارسة هذه الرقابة، بوضع تقرير مرة واحدة على الأقل في السنة¹.

I التقرير الخاص بشروط ممارسة الرقابة:

- جرد التحقيقات المنجزة ، والنتائج المستخلصة لاسيما أهم النقائص المسجلة والإجراءات التصحيحية المتخذة.

- وصف التعديلات التي تمت في مجال المراقبة الداخلية خلال فترة المراجعة.

- تقديم أهم الأعمال المرتقبة في ميدان المراقبة الداخلية.

II تقرير خاص بتقدير ومراقبة المخاطر التي تتعرض لها:

يحتوي هذا التقرير على العناصر الأساسية التي يمكن أن تنجم عن تقدير المخاطر التي تتعرض لها بالإضافة إلى انتقاء مخاطر القرض، وتحليل مردودية عمليات القرض بحسب المادة 23 من النظام 02-03² المتضمن المراقبة الداخلية للبنوك والمؤسسات .

الفرع الثاني: مفهوم الرقابة الخارجية و أهدافها.

أولا : مفهوم الرقابة الخارجية :

إضافة إلى الرقابة الداخلية بمختلف وسائلها وآلياتها ، لابد من توفر رقابة خارجية تعهد إلى هيئات غير مرتبطة بغدارة البنك ، والتي نصنفها إلى رقابة قانونية متمثلة في الرقابة المباشرة لمخافضي الحسابات، ورقابة

1 وفاء عحود، مرجع سبق ذكره ص 100 .

2 أنظر المادة 23 من النظام 02-03 المتضمن المراقبة الداخلية.

مؤسسية مقسمة إلى رقابة ميدانية مباشرة ورقابة مستندية غير مباشرة، وذلك حسب ما جاء في مبدأ رقم (16) من إتفاق بازل والخاص بالمبادئ البنكية الفعالة¹.

و تجدد الإشارة إلى تعدد الأنظمة و القوانين التي تحكم عمل كل من الرقابة القانونية والرقابة المؤسسية، وذلك حسب التنظيمات المعمول بها في كل بلد، إلا أنها تتفق في مجموعها على الالتزامات المنوطة بكل من هذه الرقابات، ولذلك سنكتفي بالتطرق إلى هذه الأنواع من الرقابة حسب ما هو معمول به في الجزائر.

I الرقابة القانونية :

مراقبة محافظي الحسابات: إستعمل المشرع عدة مصطلحات للدلالة على هذه الهيئة، حيث إستعمل في قانون 10/90 الملغى بمراجعوا الحسابات، ثم مفوضو الحسابات حسب القانون 01/01 وفي نظام 11/03 المعدل والمتمم المتعلق بالنقد والقرض تسمية محافظوا الحسابات .

وقد نص المشرع في المادة 100 من النظام 03 - 11² المتعلق بالنقد و القرض على أنه يجب أن يعين كل بنك محافظين إثنين للحسابات على الأقل ، وفي كل فرع من فروع البنك الأجنبي من أجل فحص حسابات البنك كل سنة.

ولكي يقوم محافظ الحسابات بتأدية مهمته بفعالية، يشترط أن يكون ملما بالقواعد التنظيمية المطبقة على الجهاز المصرفي، و التي تسمح له بتوجيه النشاط بهدف تحديد الأخطار التي يمكن أن يكون لها إنعكاس هام على الحسابات، إذ يتبعوا مراقبوا الحسابات الخارجية رقابتهم على البنوك بعدة طرق نذكر منها:

- القيام بإطلاع المسؤولين على المخالفات لسرعة تسوية الأوضاع.

- القيام بوضع تقارير عن أعمال المراقبة التي قام بها ونتائجها، تقدم إلى السلطات المسؤولة في البنك.

كذلك تقدم تقرير إلى الجمعية العمومية مدرجا فيه التسهيلات الائتمانية الممنوحة لأعضاء إدارة البنك، ويتم إرسال نسخ من هذه التقارير سنويا إلى محافظة البنك المركزي³.

¹ حورية حمي ، مرجع سبق ذكره ص 118

² أنظر المادة 100 من النظام رقم 03-11 المتعلق بقانون النقد و القرض، المعدل والمتمم بالأمر (10-04)

³ صلاح حسن، مرجع سبق ذكره ص 332.

كما أن محافظ الحسابات مكلف بكشف الأعمال الجنوحية و الإعلان عنها أثناء قيامهم بتأدية مهامهم مما يستدعي إجراء الملاحظات .

II الرقابة المؤسسية:

لقد نصت التشريعات الخاصة بالبنوك المركزية، وتنظيم المهنة البنكية على خضوع البنوك إلى رقابة البنك المركزي بواسطة مفتشية ومعاونية، وهذا ما يدخل في ظل الرقابة المؤسسية، والتي يتم تقسيمها إلى رقابة ميدانية ، ورقابة مستندية :

1- الرقابة الميدانية:

وتتمثل هذه الرقابة في معرفة مدى صحة تنفيذ العمليات البنكية ، وتتم هذه العملية بانتقال فريق تابع للبنك المركزي ولتتم هذه الرقابة لابد من التعرف على الأجهزة أو الهيئات المكلفة بإنجاز هذه الرقابة¹ والمتمثلة في المديرية العامة للمفتشية العامة و اللجنة المصرفية .

● المديرية العامة للمفتشية العامة:

تتمثل مهمتها في مراجعة ومراقبة كل أنشطة البنك المتعلقة بالتنظيم و التسيير الإداري من جهة، وبالعمليات المصرفية و المؤسسات المالية فيما يتعلق بتوزيع القروض وتسيير الالتزامات المالية إتجاه الخارج ، كما تقوم أيضا هذه المفتشية بمدى احترام البنوك لأحكام القانونية لصالح اللجنة المصرفية عن طريق تنظيم الرقابة الميدانية² وتنقسم المديرية العامة للمفتشية العامة إلى مديرتين داخلية وخارجية.

فالمديرية الداخلية تقوم بمراقبة وضمان التنظيم الجيد لكل هياكل البنك كما تقوم بمراجعة مدى ظروف إنجاز عمليات السوق النقدية وعمل غرفة المقاصة ومديرية إعادة التمويل تناسب و تكييف عمليات التسيير المنفذة من قبل البنك المركزي، كما تقوم هذه الإدارة بمراجعة.

أما فيما يخص مديرية المفتشية الخارجية تقوم هذه المفتشية بمعالجة وتحليل كل المعلومات الموجودة في الميزانيات، و الأوضاع الشهرية وحالة الموارد و الأرصدة، وكل الوثائق المساعدة في تسهيل عمليات المراقبة ، ومتابعة الأوامر المعلنة من طرف بنك الجزائر أو اللجنة المصرفية. كما تقوم بإثبات الفروقات الموجودة بالنسبة

¹ صلاح حسن ، مرجع سبق ذكره ، ص 337.

² حورية حمي ، مرجع سبق ذكره ، ص 123 .

للمعايير و النسب الإحترازية ومعالجة المسائل و الإجراءات المحاسبية المرتبطة بذلك وتقوم كذلك هذه المفتشية بمراقبة مدى إحترام الإطار القانوني كما حددته المواد "من 66 إلى 95" و المواد "من 100 إلى 140" من الأمر (03-11) المعدل و المتمم بالأمر "04-10" المتعلق بالنقد و القرض¹ ومراقبة ظروف ممارسة المهنة المصرفية من قبل المسيرين ، ومواجهة تطبيق المبادئ الخاصة بحماية مصالح المودعين .

● **اللجنة المصرفية :** فتقوم هذه الأخيرة على ضوء المادة (105) من الأمر (03-11) المعدل و المتمم

بالأمر (04-10) الخاص بقانون النقد و القرض، بمراقبة مدى حترام البنوك و المؤسسات المالية للأحكام التشريعية و التنظيمية المطبقة عليها، كما تعين اللجنة المصرفية عند الإقتضاء المخالفات التي يرتكبها أشخاص يمارسون نشاطات البنك أو المؤسسة المالية دون أن يتم إعتمادهم ، كما تطبق عليهم العقوبات التأديبية المنصوص عليها في هذا الأمر .

كما يخول لها أن تطلب من البنوك و المؤسسات المالية جميع المعلومات و الإيضاحات والإثباتات اللازمة لممارسة مهمتها².

وبعد عرض الهيئات المسؤولة عن الإنجاز وتنفيذ الرقابة المؤسساتية سوف نتطرق فيما يلي إلى كل من الرقابة المستندية والرقابة الميدانية اللتان تشكلان الرقابة المؤسساتية .

الرقابة المستندية : تركز على فحص الوثائق و المستندات المحاسبية و الإحترازية عن طريق المستندات التي ترسلها البنوك إلى اللجنة المصرفية، كما تتدعم أيضا بالمقابلات المنتظمة التي يعرفها المكلفون بالرقابة مع إطارات و مسيري مؤسسات القرض و اللجنة المصرفية تعطى لها السلطة المطلقة في تحديد قائمة الوثائق المطلوبة و آجال تبليغ الوثائق و المعلومات التي تراها مفيدة . حسب المادة 109 من الأمر (03-11) المتمم و المعدل بالأمر (04-10) من قانون النقد و القرض³ .

تتميز الرقابة المستندية بالدوام و الإستمرار، فهي تخص كل المؤسسات الخاضعة للمراقبة ، وتعطي الرقابة المستندية مجموع الأنظمة و القوانين البنكية ويكون لها دور الإنذار.

1 المواد 66 إلى 95 و المواد د من 100 إلى 140 من الأمر (03-11) المعدل و المتمم بالأمر (04-10) ، (المتعلق بالنقد و القرض)

2 مبروك حسين ، المدونة البنكية الجزائرية، ط2، دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع الجزائر ، ص 148

3 المادة 109 من الأمر 03-11 المعدل و المتمم بالأمر (04-10) المتعلق بالنقد و القرض

كما يملئها التعاون مع البنك المركزي من خلال إعداد محتوى بعض المخاطر، قواعد البيانات " مركزية المخاطر مركزية الميزانيات، مركزية عوارض الدفع".

أما فيما يخص حدود الرقابة المستندية فهي ناتجة عن مصدر الوثائق ، و المستندات المستقلة، حيث لا يوجد أي تأكيد على صرف المعلومات المحاسبية، والمالية، والمتلقاة، وفي الواقع فإن الرقابة المستندية تحتاج إلى معلومات كثيرة و متعددة، وبذلك يتجلى الدور الهام الذي تلعبه الرقابة الميدانية باعتبارها المكمل الضروري للرقابة المستندية.

الرقابة الميدانية : تمارس هذه الرقابة على مستوى البنوك و المؤسسات المالية حيث تكون مهام هذه المراقبة دقيقة ودورية ، وتهدف إلى السهر عليه بصفة عامة ودائمة على ملأء البنوك ، والمؤسسات المالية و بالتالي السهر على حماية المودعين، تسمح بالتأكد من إنتظام العمليات المصرفية المحققة كما تسمح الرقابة الميدانية برصد الوضعية المحاسبية ، والتنظيم الإعلام المحاسبي، والإداري تحليل الحسابات المختلفة¹. كما تسمح الرقابة الميدانية بمعرفة الهيكل المالي المخصص لمواجهة الأخطار من خلال تحليل هذه الأخيرة بمختلف أنواعها و أساليبها

ثانيا :أهداف الرقابة الخارجية

للرقابة الخارجية شأنها شأن أي نوع من أنواع الرقابة على أي مستوى وفي أي مجال مجموعة من الأهداف بحملها فيما يلي :

- التأكد من عدم تجاوز السقف المحددة لتسهيلات العملاء إلاّ بموافقة الإدارة العامة للبنك وتوثيق التجاوزات بالضمانات الكافية.
- التأكد من التقيد بالقوانين والتعليمات الصادرة عن البنك المركزي والمتعلقة بمنح التسهيلات الائتمانية للعملاء.
- استخدام نتائج دراسة وتقييم أنظمة الرقابة الداخلية كأساس لتجديد مدى الاعتماد ودرجة الثقة في مخرجات النظام المحاسبي المطبق.
- التأكد من أن قرارات منح التسهيلات الائتمانية ضمن التعليمات و الصلاحيات.
- التأكد من صحة التوجيه المحاسبي ومن أن البنك لا يدفع فوائد تزيد عن الحد الأقصى الذي يحدده القانون وأن العقود الخاصة بالاقتراض وكذا الرهانات والضمانات التي تتعلق بها لا تخالف القوانين المصرفية أو تعليمات

¹ وفاء عحود، مرجع سابق، ص 136- 137

البنك المركزي، وتمتد رقابة البنك المركزي إلى حد التأكد من أن إجراءات منح القرض سليمة وتضمن الاختيار الجيد من بين فرص الاقتراض المتاحة¹.

المطلب الرابع: أدوات وأهداف الرقابة المصرفية :

سنحاول في هذا المطلب التطرق الى كل من أدوات و أهداف الرقابة المصرفية

الفرع الأول: أدوات الرقابة المصرفية

تعتمد الرقابة المالية على مجموعة من الأدوات وتتمثل في:

اولا: رقابة الموازنات

وهي عبارة عن إجراء المقارنة بين الأرقام الفعلية و الأرقام الموجودة في الموازنات التقديرية واكتشاف كافة الانحرافات المتواجدة فيها. ويمكن أن تجري هذه الموازنات على فترات كأن تكون كل شهر أو كل ثلاثة أشهر أو ستة أشهر أو سنة. ومن بينها موازنة التكاليف، موازنة المبيعات، موازنات رأسمالية...الخ.

ثانيا :النسب المالية:

تعد النسب المالية مؤشرات هامة لأغراض الرقابة المالية على نتائج منظمات الأعمال والحكم على وضعها المالي. وهناك نسب مالية كثيرة تستخدم في التحليل المالي كنسب الربحية، نسب السيولة، نسب المديونية، نسب النشاط...الخ.

ثالثا :القوائم المالية

تعد القوائم المالية من بيان الدخل والميزانية العمومية المصدر الأساسي للمعلومات التي تحتاجها إدارة المنظمة لتقييم النتائج وتحقيق الأهداف ، ومن الجدير بالذكر أن الرقابة على القوائم المالية تأتي من عدة جوانب أهمها المقارنة بين نتائج السنة الحالية ونتائج السنة الماضية في كل بند من بنود بيان الدخل والميزانية².

1 - خالد أمين عبد ،التدقيق و الرقابة في البنوك ، دار وائل للنشر و التوزيع ،الأردن ،1992،ص132

2 عبد الباري درة، محفوز جودة، أساسيات في علم الادارة الحديثة، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان 2011 ، ص 290 _291.

الفرع الثاني : أهداف الرقابة المصرفية

من أهم الأهداف التي تسعى إليها الرقابة المصرفية ما يلي :

- الحفاظ على استقرار النظام المالي والمصرفي: أصبح الحفاظ على الاستقرار المالي على مدى العقد الماضي هدفا متزايدا الأهمية في سياق صنع السياسات الاقتصادية فالنظام المالي يكون مستقر إذ تتميز بالإمكانيات التالية:

- كفاءة توزيع الموارد حسب المناطق.

- تقييم المخاطر المالية وتسعيه وتحديدتها وإدارتها.

- استمرار القدرة على أداء الوظائف الأساسية حتى مع التعرض للصدمات الخارجية.

- دعم البنوك ومساعدتها والتنسيق فيما بينها وإن اطلاع البنك المركزي على أوضاع البنوك بالتفصيل التي تتيحها القوانين والتشريعات المصرفية تجعله يمتلك قاعدة معلومات مصرفية عن كافة البنوك العاملة في الجهاز المصرفي.

- ضمان كفاءة عمل الجهاز المصرفي يتم ذلك من خلال فحص المستندات والحسابات الخاصة بالبنوك للتأكد من جودة الأصول وتجنب تعرضها للمخاطر وتقييم العمليات الداخلية بالبنوك وتحليل العناصر المالية الرئيسية.

- حماية المودعين عن طريق تدخل السلطات الرقابية لفرض سيطرتها واتخاذ الاجراءات لتفادي المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لها الأموال في حالة عدم تنفيذ المؤسسات الائتمانية التزامها اتجاه المودعين وخاصة المتعلقة بسلامة الأصول.¹

- المساعدة على تطوير النظم والإجراءات التي تساعد المؤسسة على تحسين خدماتها وزيادة مواردها المالية.

¹ جلاوي رشيدة ' الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك ' ماستر اقتصاديات مالية وبنوك ' البويرة ' 2014/2015 ص50

المبحث الثالث : فاعلية الأداء المالي على رقابة البنوك التجارية

سنحاول في هذا المبحث التطرق الى العلاقة بين المتغيرين تقييم الاداء المالي والرقابة المصرفية من خلال ثلاث مطالب .

المطلب الأول: علاقة التحليل المالي بالرقابة المالية

يركز الأداء المالي على نتائج نشاط البنك ويوجه الإجراء التصحيحي في حالة وجود أي انحراف نحو تحسين عملية الحصول على الموارد أو على عمليات التحويل نفسياً، من خلال الرقابة التي سميت بالتغذية الراجعة باستخدام النتائج (نتائج الرقابة) في توجيه العمليات والنشاطات المستقبلية، ومن أهم أساليب الرقابة تحليل البيانات والقوائم المالية وتحليل التكاليف المعيارية، وسنناقشه باختصار .

- تحليل البيانات المالية

يعتبر النظام المحاسبي المالي في أي منظمة المصدر الأساسي للمعلومات التي تحتاجها الإدارة لتقييم النتائج والعمليات السابقة، ومن بين أهم البيانات التي تصدرها المنظمة هي تلك المتواجدة في الميزانية و بيان الدخل. حيث تصف الميزانية الوضع المالي للمنظمة (المعلومات المالية) كما هي في لحظة معينة، والتي غالباً ما تكون في نهاية السنة المالية وهي في غاية الأهمية من حيث المعلومات التي تحتويها، وتبينها لموقف المنظمة. أما حساب الدخل تظهر عمليات المنظمة خلال فترة زمنية معينة، ويبين نتيجة تلك العمليات على شكل أرباح أو خسائر عادة ما تكون سنة مالية واحدة،.

إن التحليل الشامل للمعلومات التي تتضمنها الميزانية وقائمة الدخل يمكن للإدارة من التعرف على سلامة ومثانة الوضع المالي للمنظمة وقدرتها على تسديد التزاماتها على المدى القصير والبعيد، ومدى قدرتها على تحقيق الأرباح، وهذا يتطلب استخدام بعض النسب المالية لتحليل المالي ومن أهمها:

- نسب السيولة:

وتقيس مقدرة المنظمة على الوفاء بالتزاماتها المالية قصيرة الأجل، فإذا كانت منخفضة فهذا يعني ذلك عدم قدرة المنظمة على تسديد ديونها قصيرة الأجل، إذا كانت مرتفعة فهذا يعني أن المنظمة غير قادرة على استغلال أموالها بشكل مربح. لذلك يفضل أن تكون النسب معقولة.

- نسب المديونية:

وتوضح مديونية المنظمة على المدى الطويل، أي يبين مقدار مساهمة الديون إلى رأس المال، وهي تعطي مؤشرات دقيقة حول الوضع المالي للمؤسسة على المدى الطويل، كما تبين مقدرتها على تسديد الديون والالتزامات طويلة الأجل.

- نسب النشاط

وتقيس كفاءة وفاعلية إدارة المنظمة في إدارة الموجودات ومدى استغلالها لمواردها، وتقيس فاعلية استغلال الموجودات ، وتقيس العلاقة بين الموجودات والالتزامات.

- نسب الربحية:

وتستخدم لقياس قدرة المنظمة على توليد الأرباح والكفاءة التشغيلية فيها¹.

المطلب الثاني: مراحل الرقابة على الأداء البنكي:

إن للرقابة مراحل تتبعها الإدارة المصرفية لتأمين تحقيق الأهداف المخططة، ولها أنواع تختلف حسب أهميتها وتمثل في ثلاث مراحل يمكن تلخيصها كما يلي:

أولاً : تحديد الأهداف (تحديد أهداف الأداء المعياري للبنك) :

ويقصد بها النتائج التي يريد البنك الوصول إليها خلال فترة زمنية محددة، حيث تقتضي الضرورة ترجمة هذه الأهداف في شكل كمي يمكن قياسه، وهذا لإمكانية المقارنة فيما بعد، وتسمى هذه المرحلة بمرحلة إعداد معايير القياس.

ثانياً : قياس الأداء الفعلي:

وبعد قيام البنك بتحديد المعايير الكمية وتحديد العمليات المختلفة لتحقيق الأهداف ، والقيام الفعلي لمختلف الأنشطة البنكية المختلفة، يتم قياس الأداء الفعلي خلال فترة زمنية محددة. حيث يتطلب الأمر الجمع والتسجيل و تبويب بيانات الأداء الفعلي بما يسمح بإجراء المقارنة لها مع الأداء المخطط.

ثالثاً : مقارنة الأداء الفعلي بالأداء المخطط واتخاذ الإجراءات التصحيحية:

تتم في هذه المرحلة تقييم نتائج التنفيذ وذلك لتحديد مقدار الانحرافات ، ومجال وزمن حدوثها، والوقوف على مدى تحقق الأهداف الموضوعية، كذلك معرفة الجهة أو الجهات المسؤولة عن هذه الانحرافات، ومن المعروف أن هناك درجة أو حد لمعظم أنشطة الأعمال بين الأداء الفعلي والأداء المرغوب (المعيار المتخذ كأساس

1 حسين حريم، مبادئ الإدارة الحديثة، الطبعة الثانية، دار حامد لنشر والتوزيع عمان 2009، ص 327 – 328.

للمقارنة)، حيث يطلق عليه "المدى المقبول للانحراف، فإذا ما تم تجاوزه يصبح الانحراف ذا دلالة يستلزم القيام بتصحيحات لعلاج. وتتعدد إجراءات التصحيح لدى البنوك وذلك لاختلاف أسباب الانحراف، فإذا كان الانحراف ناتجا عن أسباب يمكن معاودتها في الأجل القريب يتم وضع خطط قصيرة الأجل لتصحيح هذا الانحراف، والعكس إذا كان الانحراف يحتاج إلى وقت طويل لعلاج مثل الاختلال في الهيكل التنظيمي للبنك.

وفي حالة وجد أن الأداء الحالي يفوق الأداء المخطط يصبح الانحراف موجبا، ويصبح البنك في وضع يسمى بالفرصة، والذي يتعين منه اتخاذ التصرف الكفيل بالمحافظة على استمرارية هذا الأداء المرتفع أو إعادة النظر في المعايير المتخذة كأساس للمقارنة لاحتمال عدم واقعيتها.

المطلب الثالث: تأثير جودة المؤشرات المالية على الرقابة

إن عملية تحسين الأداء هي عملية إدارية تركز على المخرجات الكلية للمنظمة من خلال جهود مستمرة للضبط و التحسين، بدلا من البحث عن الأخطاء أثناء العمل ، وذلك بتقليل الفجوة بين ما يجب أن يكون وما نحن عليه، وهي العملية المستمرة والمنهجية لتضييق الفجوة بين الأداء الحالي و النتائج المرغوب فيها¹.
إن من أهم الأهداف الرئيسية لنظام الرقابة الداخلية هو ضمان نوعية جيدة للمعلومات التي ينبغي الاعتماد عليها في البيانات المحاسبية² ، لحماية النقدية والأصول المادية للمنشأة والتي تلجأ هذه الأخيرة إلى توفير نظام معلوماتي جيد وملائم لمستخدمي الإدارة والتي تستغلها في تقييم الأداء واتخاذ القرارات المناسبة.
فأي خلل يطفوا على نظام المعلومات المحاسبية فإنه يشكل مصدرا أساسيا لعدة مشاكل من المشاكل التشغيلية التي تواجهها كثير من المؤسسات الاقتصادية والتي تكون عادة سببا في اختفاء البعض منها، وينتج هذا الخلل في النظام على التوالي في توصيل المعلومات المالية الهامة أو عدم توصيلها في الوقت المناسب لاتخاذ القرار، ونظرا لاعتماد كثير من القرارات على المعلومات المحاسبية والمالية، فإن فشل نظام المعلومات المحاسبية والمالية في تزويد الإدارة بهذه المعلومات في الوقت المناسب، يؤدي إلى عدم كفاءة أعمال المؤسسة وبالتالي إلى نشأة المشاكل التشغيلية .

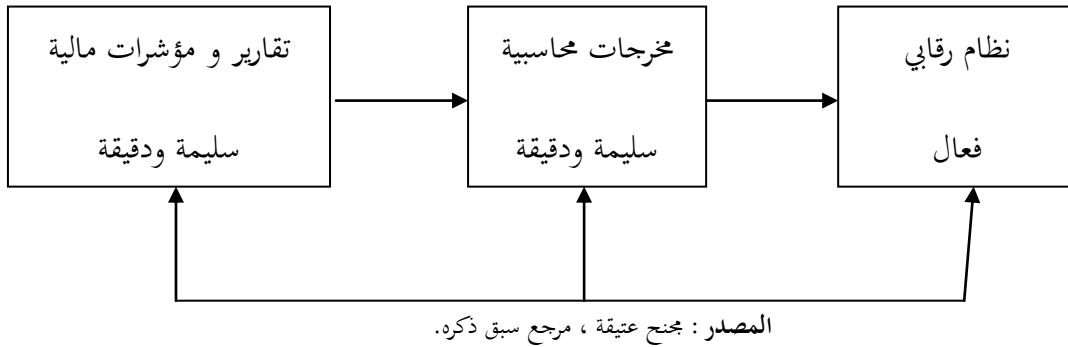
لذا يمكن اعتبار المعلومات أحد عوامل الأساسية داخل البنك إذ تدخل البيانات في شكلها الخام مثلها، بعدها تخضع هذه البيانات إلى عملية معالجة لتخرج في شكلها النهائي "معلومات" صالحة للاستعمال .

¹ عبد الوهاب محمد حنين ، تقييم الاداء في الإدارات الصحية بمديرية الشؤون الصحية بمحافظة الطائف، أطروحة دكتوراه، جامعة سانت كليمنتس العالمية ، 2009 ، ص 59.

² محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر 2003 ، ص 91

فتعتبر المعلومات المحاسبية الأداة الأساسية لعملية اتخاذ القرار، ويتوقف نجاح هذه الأخيرة بدرجة كبيرة على مدى صحة ومصداقية المعلومات ودقتها في تمثيل الواقع الذي يعتبر من محددات القرار السليم. ولكي تتصف هذه المعلومات المحاسبية بالصحة والمصداقية والدقة وحتى تكون معبرة عن المركز المالي للبنك ويمكن الاعتماد عليها في اتخاذ القرارات، فإنها يجب أن تكون مصادق عليها من طرف مدقق حسابات والذي بعد قيامه بفحص وتدقيق ورقابة الأعمال بالبنك وبعد إتمام برنامج التدقيق فإنه يعد تقريراً عن مدى صحة ودقة مخرجات المحاسبة والمتمثلة أساساً في الميزانية وجدول حسابات النتائج وعن الملاحظات و التوصيات التي يراها ضرورية ومن هنا تتضح لنا علاقة الرقابة بتقييم الأداء المالي في البنك، نلاحظ أ، نظام الرقابة الفعال الذي تعتمد عليه البنك والذي يعتبر ركيزتها الأساسية لبلوغ وتحقيق الاهداف، ويعتمد اساساً على تقارير و مؤشرات مالية سليمة ودقيقة، و مخرجات محاسبية سليمة ودقيقة، أي لا يتم الوصول الى النظام الرقابي الفعال الا بوجودها وتوفرها وهذا ما نوضحه في الشكل التالي :

الشكل رقم (01-05): علاقة نظام الرقابة المصرفية بالاداء المالي



خاتمة الفصل

يرتبط عملية تقييم الأداء المالي للبنك و نظام الرقابة ارتباطا وثيقا فهما عنصران مكملان لبعضهما البعض داخل البنك، ويسعيان بدورهما إلى تحقيق نفس الأهداف بغية اكتشاف النقائص و الثغرات واقتراح التصحيحات و الخطط المستقبلية و اتخاذ القرارات السليمة، فتقييم الأداء يعتبر جزءا من نظام الرقابة. و إذا كانت الرقابة تنطوي على عملية قياس الأداء وتصحيحه فإن عملية تقييم الأداء هو عبارة عن تحليل النتائج و إظهار جوانب القوة و الضعف التي تكتشف عند إنجاز الأنشطة داخل البنك.

الفصل الثاني

تقييم الأداء المالي للبنوك "دراسة حالة البنك

الوطني الجزائري"

مُهِيل

الفصل الثاني : تقييم الأداء المالي للبنوك " دراسة حالة البنك الوطني الجزائري B N A " .

سنتطرق في هذا الفصل الى دراسة تطبيقية حول عملية تقييم الأداء المالي في البنك الوطني الجزائري، و هذا وفق المعطيات المالية المتوفرة و المقدمة من طرف البنك .

وإن إتباع أداء مالي سليم للبنك بحيث يلعب دورا كبيرا في تحقيق الإنتاجية والوصول الى نظام رقابة فعال ، ويتم تحقيقه من خلال أداء الرقابة لدورها بالنسبة لكل مرحلة من مراحل العملية لوظائف الإدارية المختلفة للبنك بما فيها الوظيفة المالية .

ولقد أصبح التسيير في البنك بشكل عام و التسيير المالي بشكل خاص من أهم الوظائف البارزة في عمل المصرف، إذ بواسطته تستطيع المؤسسة أن تحقق أهدافها العامة واستقرارها بأكثر كفاءة وفعالية ومن بين الأهداف تحسين الأداء المالي والوضعية المالية للبنك في المدى المتوسط والطويل، حيث تلجأ البنك إلى الاستخدام الأمثل للموارد المالية المتاحة، وتحقيق الكفاءة الإنتاجية .

حيث سنتطرق في هذا الفصل إلى :

- تقديم البنك الوطني الجزائري.
- تقييم أداء المالي البنك الوطني الجزائري.

المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري.

هناك عدة تعريف للبنك الوطني الجزائري ، لكن بصفة عامة نقول ، يعتبر البنك الوطني الجزائري من البنوك التجارية التي نشأت بعد الاستقلال ، كما يدل عليه اسمه فهو بنك عمومي يختص في القيام بمختلف العمليات التجارية سواء في الداخل أو الخارج.

المطلب الأول : نشأة البنك الوطني الجزائري .

أسس البنك الوطني الجزائري بمرسوم 66-178 بتاريخ 13 جوان 1966 على شكل شركة وطنية تسير بواسطة القانون الأساسي لها و التشريع التجاري و التشريع الذي يخص الشركات الخفية ما لم تتعارض مع القانون الأساسي المنشئ لها.

على الرغم من أنها أسست على شركة وطنية برأس مال 20 مليون دج ، إلا أن هذه الوضعية أحلت بعض الشيء بمفهوم شركة وطنية ذلك و من خلال المادة السابعة ، سمح للجمهور بالمساهمة في رأس المال بمعدل قدره 5 بالمائة و يمكن أيضا إن يصل إلى حد مبلغ مساهمة الدولة في رأس ماله و الذي أشرنا إليه أعلاه.

و تم وضع حد لهذه المساهمات الخاصة في رأس مال البنك بحلول عام 1970 ، أين تم شراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ليصبح البنك ملك للدولة ، حسب القانون الأساسي فان جميع البنك يسير من قبل رئيس مدير عام و مجلس إدارة من مختلف الوزارات و يعمل و يعمل كبنك ودائع قصيرة و طويلة الأجل و تمويل مختلف حاجيات الاستغلال و الاستثمارات لجميع الأعوان الاقتصاد لجميع القطاعات الاقتصادية كالصناعة ، التجارة الزراعة... الخ كما أنها استخدمت كأداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط المالي بوضع القروض على المدى القصير و المساهمة مع الهيئات المالية الأخرى لوضع القروض الطويلة و المتوسطة الأجل.

كما انه من الممكن أن تقوم ب:

- إعطاء ضمانات في مجال الصفقات العمومية.
- تمويل التجارة الخارجية.
- قبول الودائع بكل أشكالها.
- إعطاء قروض و تسيقات بدون أو بضمانات .

- التدخل في العمل المصرف الآني أو الآجل .

- العمل كمراسل للبنوك الخارجية.

- الإمضاء، خصم و شراء أو اخذ في محفظة كل الأوراق التجارية و كل السندات كسندات الخزينة العمومية...الخ.

و حتى سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأبي بنك تجاري إلا انه كانت له حق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي بمد الدعم المالي و القروض و هذا تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال.

في 16 فيفري 1989 أصبح البنك الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة بالأسهم، تسير وفقا لقوانين 01-88 و 03-88 و 04-88 ل 12 جانفي 1988 و قانون 88-119 ل 21 جوان 1988 و قانون 88-177 ل 28 سبتمبر 1988 و بالقانون التجاري.

و بقيت تسميته بالبنك الوطني الجزائري و بالاختصار ب و ج و بقي المقر الاجتماعي بالجزائر ب 8 شارع شي غيفارة و حددت مدته ب 99 سنة ابتداء من التسجيل الرسمي بالسجل التجاري.

و ينقسم رأسمال البنك الوطني الجزائري و الذي حدد في أول جمعية تأسيسية بمليار دج مقسم إلى ألف سهم ،قيمة كل سهم مليون دج و مقسمة بين :

1- حصة من 1 إلى 350 مكتب فيها من صندوق المساهمة " وسائل الإنتاج ".

2- من 351 إلى 700 حصة مكتب فيها من صندوق المساهمة " المناجم ،الخروقات ، الهيدروليك ".

3- من 701 إلى 900 حصة مكتب فيها من صندوق المساهمة " الصناعات الغذائية ".

4- من 901 إلى 1000 حصة مكتب فيها من صندوق المساهمة " الصناعات المختلفة ".

المطلب الثاني : مهام و أهداف البنك الوطني الجزائري.

سنتطرق في هذا المطلب الى كل من مهام وأهداف البنك الوطني الجزائري باختصار

الفرع الأول : مهام البنك الوطني الجزائري .

يقوم البنك الوطني الجزائري بمهام كل بنك يستلم الودائع من الجمهور بنوعيه التجاري و الهام و يقوم بالخدمات المهنية لمؤسسات كما جاء في المادة الثانية من القانون الأساسي للبنك.

كما يقوم بالتعامل مع كل البنوك التجاري المتعارف عليها في المهنة البنكية و كل عمليات الصرف مع العملات الأجنبية و عمليات القرض في إطار التشريع المعمول به و القوانين التي تنظم عمل البنوك في الجزائر و نذكر خاصة قانون النقد و القرض .

كما انه من الممكن أن يكتب على أي شكل كان. أي مساهمة في كل مؤسسة أو شركة وطنية أو أجنبية التي يكون موضوعها مشابه أو يمكن من تطوير عمليات البنك الخاصة.

كما انه الممكن أن يعمل لوحده أو بالتعاون من مؤسسات أخرى مباشرة أو غير مباشرة في الجزائر أو خارج على أي شكل كان كل العمليات التي تدخل في حيز نشاطه.

و عموما يمكن تلخيص أهم وظائف البنك فيما يلي :

- تقديم خدمات مالية للأفراد و المؤسسات .
- تحصيل الودائع البنكية الخاصة بالصرف و القرض في إطار التشريع البنكي القائم و القواعد الخاصة به .
- القيام بمختلف العمليات البنكية سواء نقدا أو عن طريق الاعتمادات و التحويلات ...
- إيجار الصناديق الحديدية بمقابل .
- منح القروض الطويلة و المتوسطة و القصيرة الأجل .
- تمويل التجارة الخارجية .
- خصم الأوراق التجارية و المالية .
- تقديم خدمات الوساطة في عمليات الشراء و البيع و الاكتتاب في السندات العامة و الأسهم .
- تسليم و تحويل القيم المنقولة أو رهنها .
- معالجة كل عمليات التبادل على الحساب أو لأجل، و كل أنواع القروض، الرهن الحيازي و تحويلات العملة الأجنبية .

الفرع الثاني : أهداف البنك الوطني الجزائري:

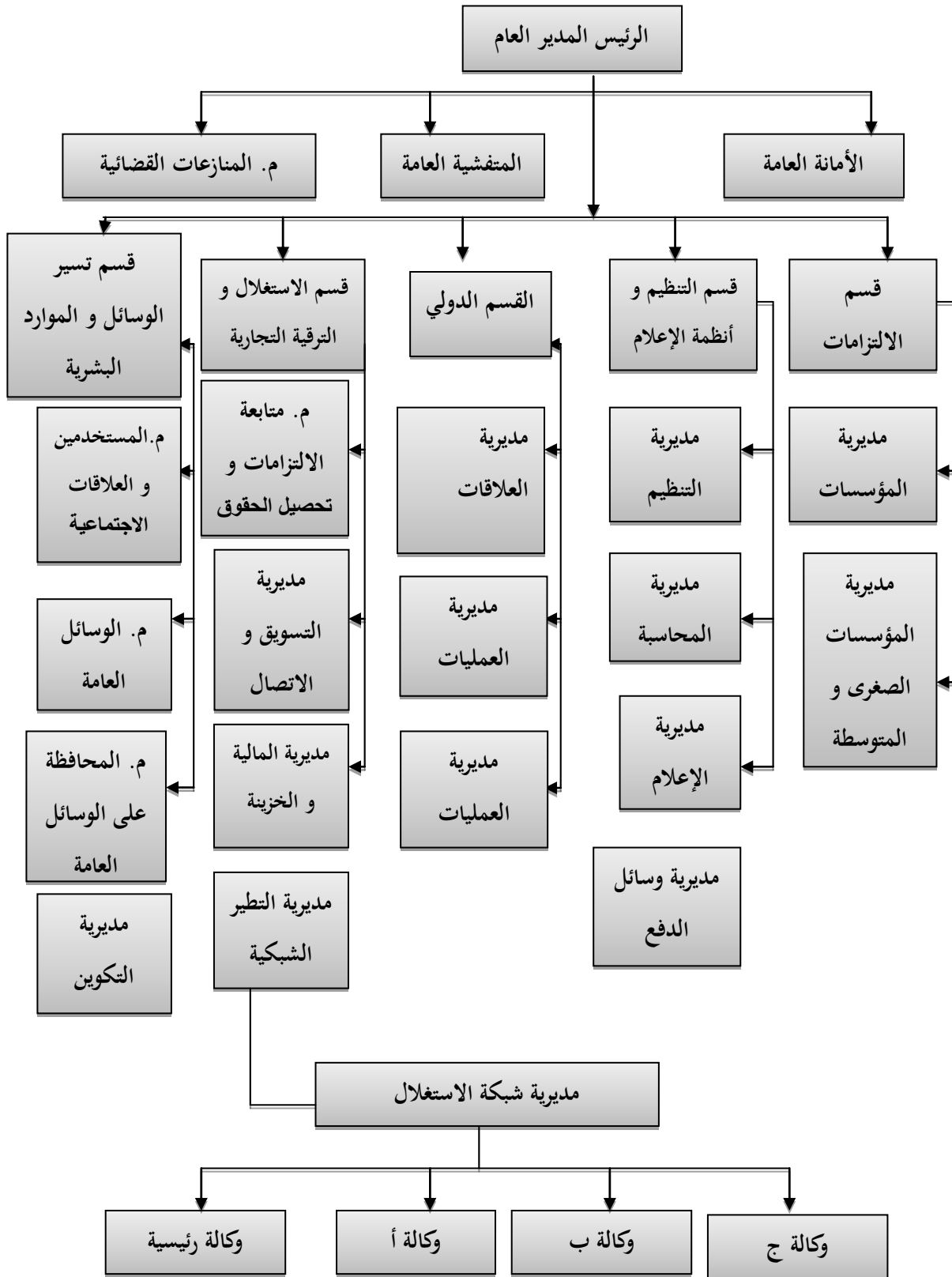
للبنك الوطني الجزائري جملة من الأهداف أهمها ما يلي:

- محاولة التوسع بفتح المزيد من الوكالات في كل الولايات الوطنية.
- إدخال تقنيات و وسائل حديثة، لمواكبة التقدم التكنولوجي، في ظل الإصلاحات النقدية.
- ترقية العمليات المصرفية المختلفة، كمنح القروض و جذب الودائع...إلخ.
- احتلال مكانة إستراتيجية ضمن الجهاز المصرفي.
- لعب دور فعال في إحداث التنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري :

تتمثل هذه الهيئات العليا و العملية طبقا للتنظيم الداخلي للبنك و تمثل بالشكل التالي:

الشكل رقم (01-02) يمثل الهيئات العليا و العملية في البنك مأخوذة من الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري.



المصدر: الطاهر لطرش - تقنيات البنوك-ديوان المطبوعات الجامعية-طبعة 20ص20

1- الخلية الإدارية: وهي الخلية المسيرة للوكالة، بحيث تضم : المدير، نائب المدير، الأمانة العامة.

1-1- المدير: وهو أعلى جهاز في الوكالة حيث يشرف على جميع المصالح الموجودة في الشكل التنظيمي،

ومن أهم مهامه:

- السهر على تطبيق القوانين وممارسة الرقابة على الموظفين.

- يقوم بوضع السياسات الخاصة بالعمل داخل الوكالة وإعداد الميزانية السنوية.

- كما يقوم المهام اليومية المتداولة كإمضاء على الوثائق المهمة، استقبال شكاوي الزبائن....الخ.

2-1- نائب المدير: وهو يخلف مكان المدير في حالة الغياب أو في حالة مهام خارج البنك، ويقوم بـ:

- تسيير المستخدمين وتوفير الوسائل العامة من مطبوعات الوثائق.

- يقوم بجميع الأعمال الإدارية بالموازاة مع المدير كما يمثل كعضو استشاري في فحص القروض المقدمة.

3-1- الأمانة العامة: تتكفل هذه المصلحة بالاتصال داخل وخارج الوكالة، كما تعمل على:

- إيصال المعلومات من المدير إلى المصالح.

- تحديد مواعيد لقاءات المدير وجمع الوثائق التي تحتاج إلى إمضاءات.

- استقبال الزبائن القادمين للاستعلام.

2- مصلحة الصندوق: تعمل هذه المصلحة على مهام الصندوق والتحويلات:

1-2- الصندوق: وهو بدوره ينقسم إلى قسمين: صندوق رئيسي وآخر ثانوي، بحيث أن الرئيسي يستقبل

الودائع وعمليات السحب والدفع بالعملة الوطنية وبمبالغ كبيرة، وهذا ما يجري العكس في الصندوق الثانوي.

ومن خلال هذا نستخلص أن الصندوق له عمليتين أساسيتين يقوم من أجلها وهي:

- **الإيداع:** وهو إضافة مبلغ معين سوء كان لحساب خاص أو للغير.

- **السحب:** يتم بطلب من الزبون وذلك باقتطاع مبلغ معين من حسابه بتقديمه اما بدفتر الشيكات أو شيك الشباك أو دفتر الادخار.

2-2- التحويلات: تتمثل هذه العملية في اقتطاع مبلغ معين من حساب الزبون (الآمر) وإيداعه في حساب لشخص آخر (المستفيد)، وتسير هذه العملية بناء على طلب الزبون فقط.

3- مصلحة القروض والالتزامات: تعمل هذه الخلية من خلال 5 مصالح في مجال القروض وهي:

مصلحة الدراسات، مصلحة القروض المصغرة، مصلحة قروض المؤسسات المصغرة، قروض القطاع العام والخاص
مصلحة القرض العقاري+أسرتك، أما مصلحة الالتزامات تهتم بـ 3 مصالح: المتابعة الإدارية، مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات، قسم النشاط التجاري وستتطرق بالتفصيل لمصلحة القروض والالتزامات :

1-3- مصلحة القروض:

وهي بدورها تضم المصالح التالية:

3-1-1- مصلحة الدراسات: مهمتها تتمثل في دراسة ملفات القروض وهذا من خلال:

- استقبال طلبات القروض والسهر على مراقبة الوثائق المكونة للملف.

- اقتراح ووضع القروض مع تحديد المدة، المبلغ التسديد، مناقشة الضمانات.

3-1-2- مصلحة القروض المصغرة: وهي خلية مكلفة بمنح قروض لصالح تشغيل الشباب ومتخصصة

لمشاريع صغيرة كالحرفيين.

3-1-3- قروض المؤسسات المصغرة: وهي مصلحة تقوم أيضا على أساس منح قروض لصالح تشغيل

الشباب لكنها تتفرع إلى فرعين: فرع ANSEJ و فرع CNAC.

3-1-4- قروض قطاع العام والخاص: بحث أن:

- الخاص: يقوم بمنح قروض للمستثمرين، تجار، حرفيين... الخ. وطلب القرض يتم مباشرة إلى هذا المكتب دون اللجوء إلى وكالات التشغيل.

- العام: تهتم بالمشاريع الاستثمارية الموجهة للقطاع الصناعي كالسباكة والنسيج.

3-1-5- قرض العقاري ومشروع أسرتك:

- مصلحة القرض العقاري: تعمل هذه المصلحة على المساهمة بقروض من أجل شراء أو انجاز مساكن فردية.

- مصلحة مشروع أسرتك: وهي مصلحة تعمل في إطار برنامج من أجل حاسوب لكل أسرة مقابل اقتطاع شهري من دخل المستفيد من هذا المشروع.

3-2-2- مصلحة الالتزامات: تعمل هذه الخلية في شكل تجانس مصلحتين:

3-2-1- مصلحة المتابعة الإدارية: يقوم هذا المكتب بمتابعة ملفات وعمليات تسديد القروض، كما تعمل على تحديد عقود التأمين عند حلول انتهائها.

3-2-2- مصلحة الشؤون القانونية والمنازعات: يهتم هذا المكتب بالشؤون القانونية والمنازعات التي تحل على البنك، كما تقوم بتجميد أرصدة الأشخاص في البنك في حالة عدم تسديد ديونهم.

3-2-3- قسم التنشيط التجاري: يتكفل هذا القسم بفتح حساب الموظفين والتجار وأصحاب العملة

الصعبة كما تعمل على:

أ- فتح حساب الودائع للأجل: بحيث يتعهد الزبون بترك مبلغ من المال تحت تصرف البنك وعدم المطالبة به إلا عند تاريخ الاستحقاق المحدد من طرفه، ويشترط للزبون أن يفتح حساب تابع للوكالة بمبلغ أدناه عليه أن يتجاوز 10000 دج.

ب- إصدار أذونات الصندوق: وهي عبارة عن سندات قابلة للتحويل، موضوعة تحت تصرف البنك وهي تمثل قيمة معينة من النقود موضوعة لمدة معينة تتراوح بين 3 أشهر إلى 10 سنوات.

ج- فتح ودائع للاطلاع: بحيث يمكن لأصحابها المطالبة بها في أي وقت كالأموال المودعة في حساب جاري وحساب صكوك وحساب دفتر الادخار.

4- **مصلحة التعاملات الخارجية:** وهي المصلحة التي تقوم أساسا على شراء وبيع العملات والمستندات الى خارج الوطن، بحيث يمكن تقسيم هذه المصلحة إلى قسمين:

4-1- **قسم الصرف:** يختص هذا القسم بشراء أو بيع العملة الأجنبية مقابل عملة وطنية وذلك طبقا لسعر الصرف الرسمي ويحدد سعر الصرف من طرف البنك المركزي أسبوعيا.

4-2 - **قسم التجارة الخارجية:** يهتم بكل من الاعتماد والتسليم المستندي:

- الاعتماد المستندي: يعرف حسب قانون البنكي أنه تعهد مكتوب من طرف البنك ويطلب من المشتري (الآمر بالدفع) التسديد للبائع (المستفيد) في آجال محددة مقابل تسليم وثائق تثبت تسليم سلعة محددة تبعا لطرف التنفيذ المتفق عليها.

- التسليم المستندي: هو عملية تغطية يتدخل فيها البنك كوكيل المصدر لقبض مبلغ السلعة التي يدفعها المشتري مقابل تسليم الوثائق.

المبحث الثاني : تقييم الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري.

رأينا في الفصل الاول الجانب النظري لمختلف أساليب قياس و تقييم الأداء البنكي ، سنتطرق في هذا الجانب التطبيقي إلى دراسة تطبيقية حول عملية تقييم الأداء المالي في البنك الوطني الجزائري، و هذا وفق المعطيات المالية المتوفرة و المقدمة من طرف البنك .

مدة الدراسة تشمل الفترة من 2015 إلى 2017 ، حيث تم التطرق فيها إلى مختلف مؤشرات التي من شأنها أن توضح الوضعية المالية البنك و الحكم عليه .

المطلب الأول : القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري.

كما سبق و أن تطرقنا في الفصل الاول بأن القوائم المالية والمتمثلة في الميزانية و جدول حسابات النتائج تلعب دورا أساسيا في عملية تقييم الأداء. فهي كذلك تقدم إطار عمل للعلاقات المتبادلة بين ربحية البنك والمخاطرة ، كما تقارن أداء البنوك الصغيرة مع المؤسسات البنكية الضخمة ، مثلما هي أيضا تساعد في حساب النسب المالية و المتعلقة بأداء البنك.

وعليه سنتطرق في هذا المطلب إلى القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري بحيث نتعرض أولا لقائمة الميزانية ثم بعدها إلى قائمة الدخل (جدول حسابات النتائج) للثلاثة سنوات متتالية وهي : 2015-2016-2017 بناء على المعطيات المقدمة من طرف البنك و مقرر النشاط للسنوات السابقة الذكر.

الفرع الأول : الميزانية العامة لسنوات 2015، 2016 و 2017 .

أصول	2015	2016	2017
خزينة ، الصندوق الدفع ، البنك المركزي، مركز الصكوك البريدية	325840983	305734845	298863421
أصول مالية محرة تحتفظ بها للمتاجرة	219	238	250
أصول مالية متاحة للبيع	234935457	788082331	265053415
قروض وديون على المؤسسات المالية	50333888	166797057	277338267
قروض وديون على الزبائن	1515052812	1384912137	1622181004
أصول مالية مملوكة الى غاية الاستحقاق	14043819	14043819	194043819
ضرائب جارية	9352557	10929185	11176286
الضرائب المؤجلة	765351	715320	611969
أصول آخر	29769699	78034835	38681034
حسابات التسوية	44652322	49985094	75010175
المساهمات في الفروع ، المؤسسات المشتركة او الكيانات المشاركة	19477640	22813283	23741477
العقارات الموظفة	00	00	0
الاصول الثابتة المادية	21621980	21150516	21791299
الاصول الثابتة الغير المادية	229492	171517	140856
فارق التسوية	00	0	0
إجمالي الأصول	2719081219	2843371178	2828633272

المصدر : مقرر نشاط البنك لسنوات

الفصل الثاني..... تقييم الأداء المالي للبنوك " دراسة حالة البنك الوطني الجزائري "

2017	2016	2015	خصوم
0	340355168	0	البنك المركزي
158992098	195741959	419633547	ديون نحو المؤسسات المالية
1834455739	1673844881	1732218308	التزامات نحو الزبائن
16428533	14245846	19020482	التزامات ممثلة بورقة مالية
11273229	12418095	12143540	الضرائب الجارية
536812	5535366	533280	الضرائب الغير الجارية
110962924	140671583	107120613	خصوم أخرى
104668088	79065313	64619063	حسابات التسوية
30045156	38172236	33960614	مؤونات لتغطية المخاطر والاعباء
00	00	00	إعانات التجهيز، إعانات أخرى لاستثمار
102041054	92063068	91380217	أموال لتغطية المخاطر المصرفية العامة
194000000	14000000	14000000	ديون تابعة
41600000	41600000	41600000	راس المال
00	00	00	علاوات مرتبطة براس المال
178987219	155567323	131029808	احتياطات
-5169755	-6155252	2458804	فارق التقييم
14122289	14122289	14122289	إعادة التقييم
5703139	5703139	5703139	ترحيل من جديد

29986747	31419896	29537515	النتيجة الصافية للسنة المالية
282863327	2843371178	2719081219	مجموع الخصوم

المصدر : مقرر نشاط البنك لسنوات

الفرع الثاني: قائمة النتائج لسنوات 2015، 2016 و 2017 .

2017	2016	2015	
115094180	129177236	140202778	. فوائد و نواتج مماثلة
-39130790	-27955586	-25634023	فوائد و أعباء مماثلة-
2107888	2685271	2060095	- عمولات (نواتج)
-42708	-81443	-156343	- عمولات (أعباء)
14	35	22	- أرباح صافية على الأصول المالية المملوكة لغرض المعاملة
16994	-468723	35661	- أرباح أو الخسائر صافية على الأصول المالية متاحة للبيع
236245	214322	153871	. نواتج النشاطات الأخرى
0	-12287	-20814	. أعباء النشاطات الأخرى
78281823	10355825	116641247	الناتج البنكي الصافي
-21334309	-22787304	-18353445	. أعباء استغلال عامة
-1550437	-1415820	-1377532	- مخصصات للاهتلاكات و خسائر القيمة على الأصول الثابتة المادية و غير المادية
55397077	79355701	4173274	الناتج الإجمالي للاستغلال
-45735249	-56431055	-59647052	. مخصصات المؤونات و خسائر القيمة و المستحقات غير قابلة للاسترداد
31702679	20965730	4440056	. استرجاعات المؤونات خسائر القيمة و استرداد على الحسابات الدائنة المهتلفة

41364507	43890376	41703274	نتائج الاستغلال
00	00	00	. أرباح أو خسائر صافية على أصول مالية أخرى
00	00	00	. العناصر غير العادية (نواتج)
00	00	00	العناصر غير عادية (أعباء) -
41364507	43890376	41703274	نتائج قبل الضريبة
-11377760	-12470480	-12165759	- ضرائب على النتائج و ما يمثلها
29377760	31419896	29537515	النتائج الصافي للسنة المالية

المصدر : مقرر نشاط البنك لسنوات

الفرع الثالث : التعهدات خارج الموازنة

2017	2016	2015	
09150776	873975119	1129826423	أ. التزامات ممنوحة
8383244	10451808	6080789	التزامات التمويل لفائدة الهيئات المالية
453177269	274487762	332213411	التزامات التمويل لفائدة الزبائن
181193033	317972415	508441444	التزامات الضمان بأمر من الهيئات المالية
266397230	271063134	283090779	التزامات الضمان بأمر من الزبائن
00	00	00	التزامات أخرى ممنوحة
909258521	995757495	1108724815	ب. التزامات محصل عليها
00	00	00	■ التزامات التمويل المحصل عليها من الهيئات المالية
343962949	430461923	543429242	■ التزامات الضمان المحصل عليها من الهيئات المالية

565295572	565295572	565295573	■ التزامات أخرى محصل عليها
-----------	-----------	-----------	----------------------------

المصدر : مقرر نشاط البنك لسنوات

المطلب الثاني : دراسة الأداء المالي للبنك الوطني الجزائري .

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم أدوات تقييم المالي التي من شأنها مساعدتنا في دراستنا وهي :

الفرع الأول : مؤشرات تحقيق الأرباح و الربحية:

باعتبار أن الربحية هي الغاية التي يسعى إلى تحقيقها المصرف، لذلك فهناك جملة من المعايير التي يمكن الإستناد عليها في تقييم ذلك، و نذكر أهمها أدناه :

1 معدل العائد إلى الأموال الخاصة R O E :

إن هذا المعدل يوضح ما قدمته الأموال الخاصة خلال السنة المالية من عوائد، إن الأموال الخاصة يقصد بها ما قدمه مالكي المصرف لتمويل أصوله، و تسمى أيضا بحقوق الملكية و يعبر عنه بالمعادلة التالية :

$$\text{معدل العائد إلى الأموال الخاصة} = \frac{\text{النتيجة السنوية الصافية}}{\text{حقوق الملكية}}$$

من خلال ما سبق يمكن حساب معدل العائد الى الأموال الخاصة للبنك الوطني الجزائري ، حيث كانت النتائج المتحصل عليها كما يلي :

الجدول رقم (01-02) العائد الى الأموال الخاصة

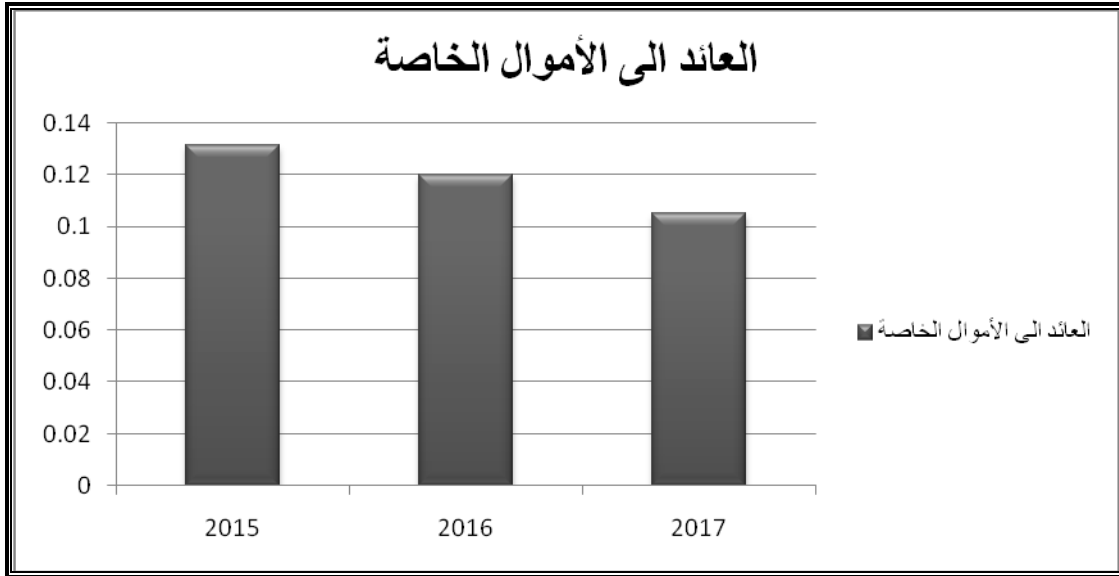
2017	2016	2015	
0.1052	0.1198	0.1315	معدل العائد إلى الأموال الخاصة

المصدر : من إعداد الطلبة بناءا على معطيات البنك.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه انخفاض معدل العائد على الأموال الخاصة خلال السنوات الثلاثة بنسب متفاوتة حيث بلغ العائد على الأموال الخاصة 0.13 سنة 2015 لتتراجع هذه النسبة على التوالي لتصل درجة إنخفاض

0.1052 لسنة 2017 حيث بلغت نسبة إنخفاض من سنة 2015 إلى 2017 ب 0.0263%، وهذا التراجع ناتج عن إنخفاض في النتيجة الصافية من سنة إلى أخرى مع تزايد في حقوق الملكية .

الشكل رقم (02-02) معدل العائد إلى الأموال الخاصة



المصدر : من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول رقم (01-02)

2 - معدل العائد إلى الأموال المتاحة للتوظيف:

إن الأموال المتاحة للتوظيف هي حقوق الملكية مضاف لها الودائع، و يتم احتساب معدل العائد لهذه الأموال و ذلك بنسب النتيجة السنوية الصافية إلى مجموع هذه الأموال كما يلي:

$$\text{معدل العائد إلى الأموال المتاحة} = \frac{\text{النتيجة السنوية الصافية}}{\text{حقوق الملكية} + \text{الودائع الزبائن}}$$

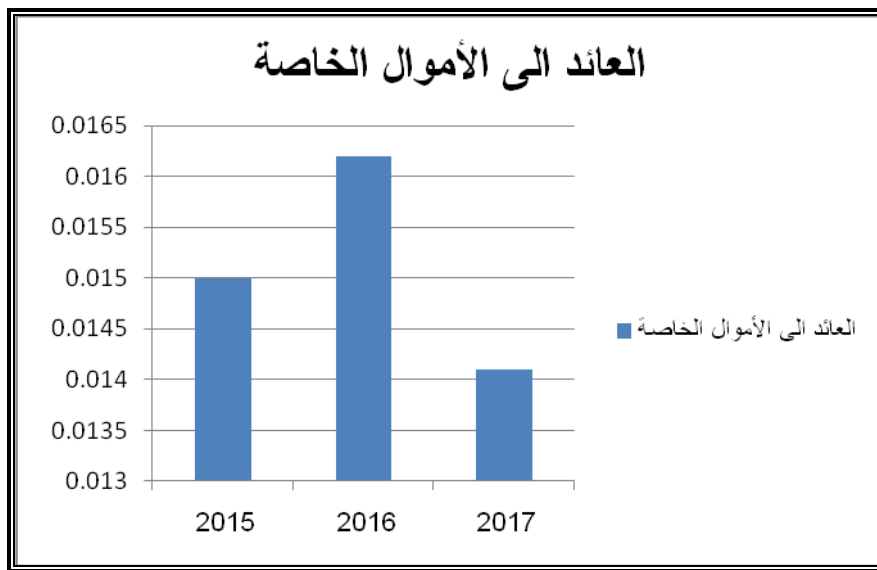
هذه النسبة تخص بالدرجة الأولى المستثمرين و أصحاب الودائع، و هي توضح لنا ربحية الأموال المتاحة للتوظيف ، وكلما كانت هذه النسبة مرتفعة كلما كان ذلك إيجابيا ، و عليه يمكن حساب معدل العائد الى الأموال المتاحة للتوظيف للبنك الوطني الجزائري، و النتائج ممثلة في الجدول أدناه :

جدول رقم (02-02) معدل العائد الى الأموال المتاحة للتوظيف.

2017	2016	2015	
0.0141	0.0162	0.0150	العائد الى الأموال المتاحة للتوظيف

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على معطيات البنك.

الشكل رقم (03-02) معدل العائد الى الأموال المتاحة للتوظيف.



المصدر : من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول رقم (02-02)

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه إرتفاع معدل العائد على الأموال المتاحة من سنة 2015 إلى غاية سنة 2016 بنسبة ضئيلة حيث بلغ العائد على الأموال المتاحة لتوظيف 0.0162 سنة 2016 مقارنة ب 0.0150 أي أن نسبة زيادة بلغت 0.0012%، غير أنه خلال سنة 2017 لحظ عليه تراجع في هذه نسبة والتي كان بمقدار 0.0141 و بلغت نسبة الإنخفاض من 2016 إلى غاية 2017 ب 0.0021%، ويكون سبب هذا التراجع إما إنخفاض في النتيجة الصافية أو زيادة في حقوق الملكية والودائع للزبائن.

3 - معدل العائد إلى إجمالي الأصول R O A :

يحتسب هذا المعدل بقسمة النتيجة الصافية السنوية على مجموع الأصول، إنطلاقا من كون أن المصرف قد استخدم لتحقيق هذه النتيجة جميع أصوله و ليس جزئاً منها، و يحدد وفق العلاقة التالية:

النتيجة السنوية الصافية

$$\text{معدل العائد إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{النتيجة السنوية الصافية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

وعليه يمكن حساب معدل العائد إلى إجمالي الأصول للبنك الوطني الجزائري، والنتائج المتحصل يمكن تلخيصها في الجدول أدناه.

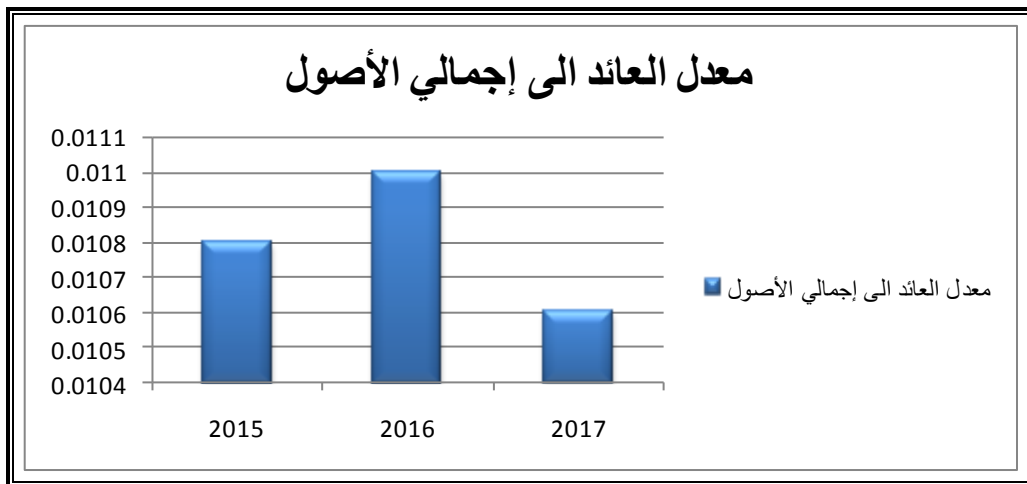
الجدول (03-02) العائد إلى إجمالي الأصول

2017	2016	2015	
0.0106	0.0110	0.0108	معدل العائد إلى إجمالي الأصول

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على معطيات البنك.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه إرتفاع معدل العائد على إجمالي الأصول من سنة 2015 إلى غاية 2016 ولقد بلغت نسبة هذه زيادة 0.0002 غير أنه هناك تراجع ملحوظ في سنة 2017 و كان مقدره 0.0004 و يمكن ان يكون سبب هذا التراجع إما راجع الى وجود اصول إضافية لدى البنك أو إنخفاض في النتيجة الصافية.

الشكل رقم (04-02) العائد على إجمالي الأصول



المصدر : من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول رقم (02-03)

الفرع الثاني : مؤشرات تحقق النمو:

إن هذه المجموعة من المؤشرات تهدف إلى قياس مقدار النمو الحاصل في الأصول التي يمتلكها المصرف و حقوق الملكية خلال فترة زمنية معينة، و من بين هذه المؤشرات ما يلي:

1 - **معدل نمو الأصول**: يتم بمقارنة قيمة الأصول التي يمتلكها المصرف خلال السنة الأخيرة (قيد الدراسة) مع السنة (أو السنوات) التي تسبقها و إن الفرق ينسب إلى مجموع الأصول و ذلك كما يلي:

مقدار نمو الأصول لسنة معينة = مجموع الأصول في تلك السنة- مجموع الأصول في السنة السابقة.

$$\text{معدل نمو الأصول} = \frac{\text{مقدار نمو الأصول}}{\text{مجموع الأصول لسنة محل الدراسة}} \times 100\%$$

إن هذا المعدل يمكن أن يكون موجبا أو سالبا إذا كان هناك زيادة أو تناقص في قيمة الأصول ومن خلال ما سبق ذكره يمكن حساب معدل نمو الأصول للبنك الوطني الجزائري، النتائج المتحصل عليها مبينة في الجدول أدناه.

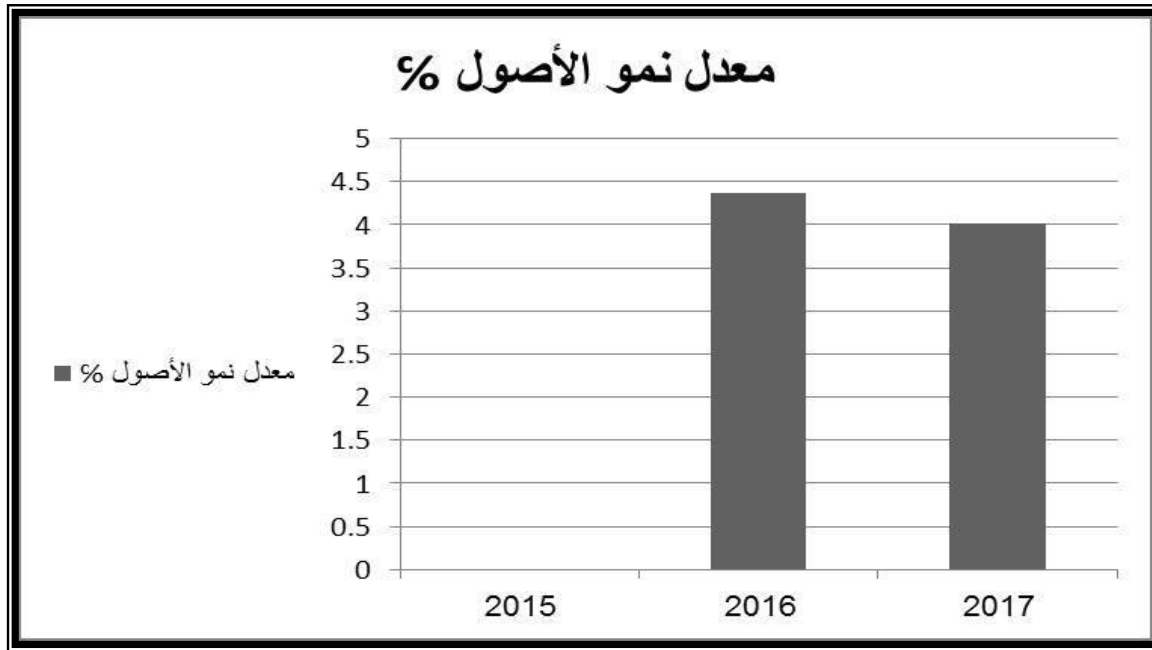
الجدول رقم (04-02) معدل نمو الأصول

2017	2016	2015	
4.02	4.37	-	معدل نمو الأصول %

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على معطيات البنك.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه إرتفاع معدل العائد على إجمالي الأصول من سنة 2015 إلى غاية 2016 لكن من ملحوظان هناك تراجع في سنة 2017 لتصل الى 4.02 بعد ان كانت 4.37 في 2016 و يمكن ان يكون سبب هذا التراجع إما راجع الى وجود اصول إضافية لدى البنك أو إنخفاض في النتيجة الصافية.

الشكل رقم (05-02) يوضح نسب نمو الأصول



المصدر : من إعداد الطلبة بناءً على معطيات الجدول رقم (02-04)

2 - **معدل الرفع** : إن هذا المعدل يتم قياسه و ذلك بإيجاد العلاقة ما بين مجموع أصول المصرف في سنة معينة منسوب إلى حقوق الملكية ، بمعنى آخر أنه يوضح عدد المرات التي تزايدت فيها حقوق الملكية و المعبرة عنها بالعلاقة التالية:

$$\text{معدل الرفع (مضاعف حق الملكية)} = \frac{\text{مجموع الاصول}}{\text{حقوق الملكية (الأموال الخاصة)}}$$

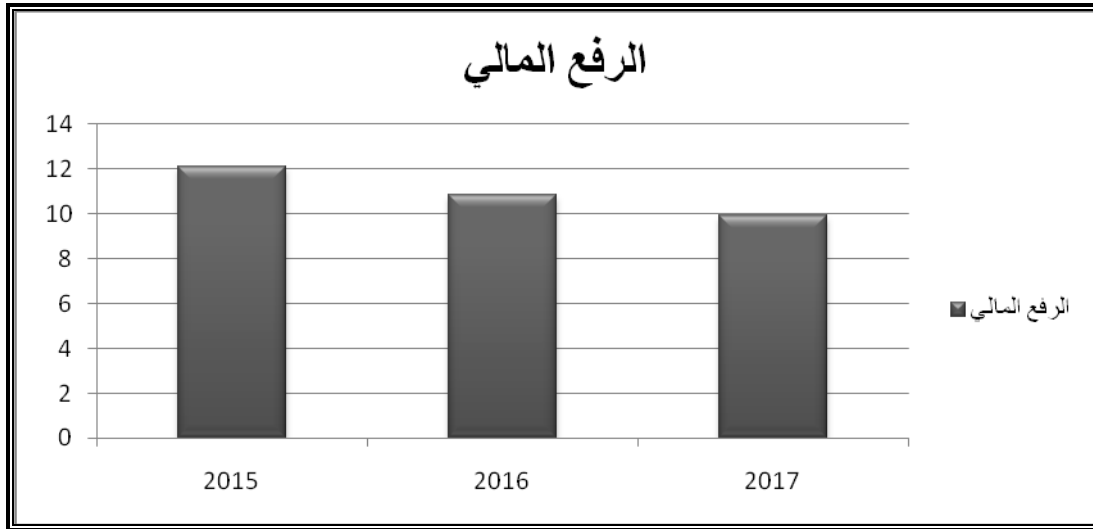
من خلال ما سبق يمكن حساب معدل الرفع لبنك الوطني الجزائري النتائج المتحصل عليه مبينة في الجدول لأدناه
الجدول رقم (05-02) يبين معدل الرفع المالي .

2017	2016	2015	
9.92	10.85	12.11	معدل الرفع

المصدر : من إعداد الطلبة بناءً على معطيات البنك.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه التراجع في معدل الرفع المالي من سنة إلى أخرى وبنسب متفاوتة فخلال 2015 كانت النسبة 12.11 أما 2016 تراجعت إلى 10.85 لتصبح في 2017 بـ 9.92 وبلغت نسبة الانخفاض من سنة 2015 إلى 2017 بـ 2.19%، وهذا الأخير راجع إما لإنخفاض في مجموع الأصول أو زيادة في حقوق الملكية.

الشكل رقم (06-02) : معدل الرفع المالي .



المصدر : من إعداد الطلبة بناءً على معطيات الجدول رقم (02-05)

الفرع الثالث : مؤشرات قياس الأمان:

هناك جملة من المقاييس و المؤشرات التي يستعملها المصرف لغرض قياس الأمان و إمكانيةه على مواجهة الالتزامات، نعرض أهمها أدناه:

1 - قابلية المصرف على رد الودائع:

يتم قياس قابلية البنك على رد الودائع إلى أصحابها، و ذلك عن طريق احتساب و تحديد العلاقة ما بين حقوق الملكية (الأموال الخاصة) و إجمالي الودائع لديه و ذلك كما يلي:

$$\text{قابلية المصرف على رد الودائع} = \frac{\text{حقوق الملكية (الأموال الخاصة)}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100\%$$

و لغرض تقييم هذه القابلية و الحكم عليها يتم مقارنتها مع المصارف التجارية الأخرى، انطلاقا من القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري يمكن حساب معدل قابلية المصرف على رد الودائع، النتائج المتحصل عليها ممثلة في الجدول التالي:

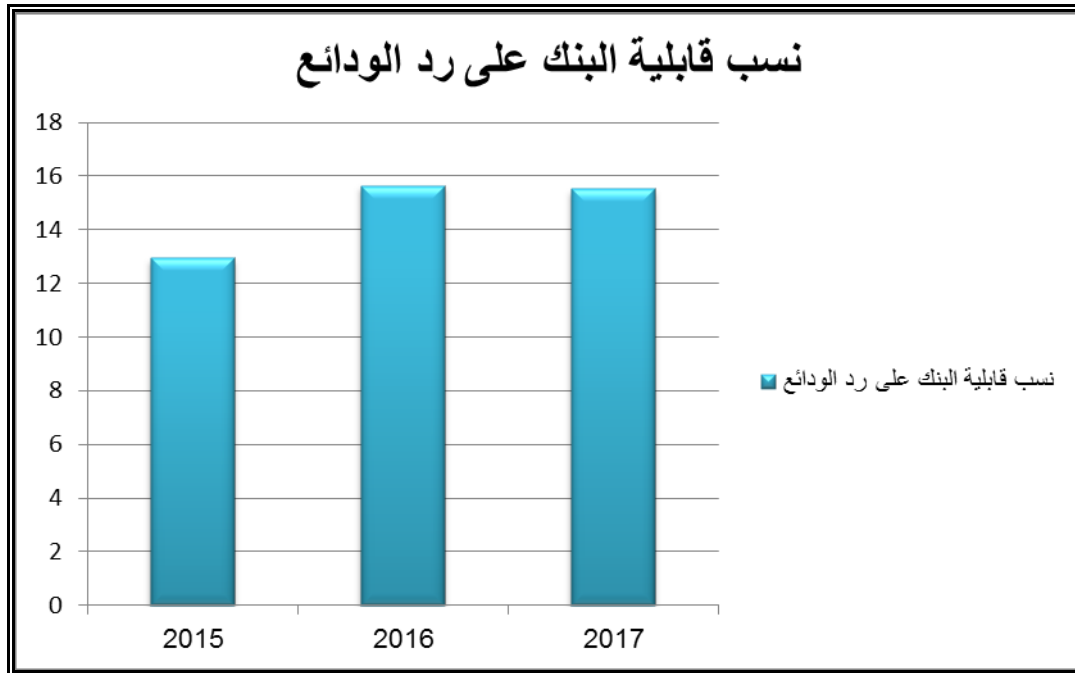
الجدول رقم (06-02) نسب قابلية البنك على رد الودائع

2017	2016	2015	
15.53	15.65	12.95	نسبة قابلية البنك على رد الودائع %

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على معطيات البنك

نلاحظ من الجدول أعلاه أنا نسبة قابلية السداد على رد الودائع تزداد بنسب متفاوتة من سنة 2015 إلى 2016 لكن تم ملاحظة تراجع قليل في سنة 2017 وبلغ نسبة التراجع من 2016 إلى 2017 تقدر ب0.12%، ويمكن ان يكون سبب هذا الزيادة إجمالي الودائع أو انخفاض في حقوق الملكية.

الشكل رقم (07-02)نسب قابلية البنك على رد الودائع



المصدر : من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول رقم (06-02)

2 -معدل حقوق الملكية للأصول الخطرة:

يقصد بالأصول الخطرة هي الأصول الغير سائلة و يتم احتسابها كما يلي:

$$\text{الأصول الخطرة} = \text{مجموع الأصول} - \text{الأصول السائلة}$$

وتشمل على القروض الممنوحة بكافة أنواعها، الأوراق المالية، الأصول الثابتة، وباقي الأصول الأخرى الغير سائلة.

إن هذه الأصول سميت بالأصول الخطرة و ذلك لأنها لا تتحول إلى نقدية إلا بعد بيعها وإن عملية بيعها غالبا

ما تصاحبها خسائر كما أن القروض والأصول الأخرى تحتاج لوقت قد يطول لكي تتحول إلى نقدية.

يتم احتساب العلاقة ما بين حقوق الملكية و الأصول الخطرة كما يلي:

$$\text{معدل حقوق الملكية للأصول الخطرة} = \frac{\text{حقوق الملكية (الاموال الخاصة)}}{\text{مجموع الأصول} - \text{الأصول السائلة}}$$

و يمكن استخراجها كنسبة مئوية و ذلك بترجيح النتيجة ب 100 %.

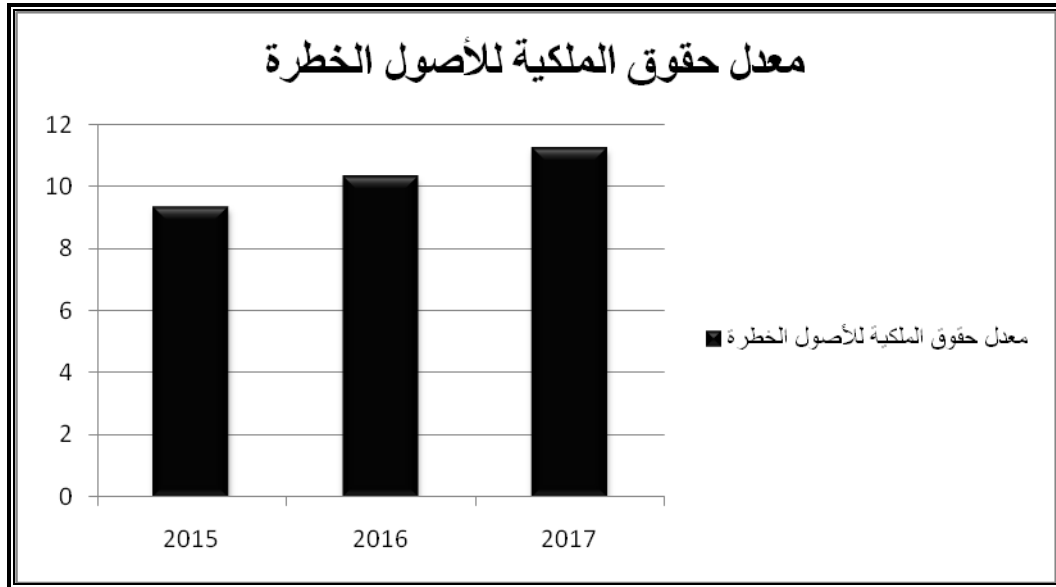
الجدول رقم (02-07) يبين معدل حقوق الملكية للأصول الخطرة.

2017	2016	2015	
11.27	10.33	9.37	معدل حقوق الملكية للأصول الخطرة %

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على معطيات البنك.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه إرتفاع المستمر في معدل حقوق الملكية للأصول الخطرة بحيث كانت نسبته في 2015 تقدر ب 9.37 ليصل في 2017 إلى 11.27، و هذا إرتفاع راجع الى تزايد في حقوق الملكية أو انخفاض في مجموع الأصول غير سائلة.

الشكل رقم (02-08) يبين معدل حقوق الملكية للأصول الخطرة



المصدر : من إعداد الطلبة بناءً على معطيات الجدول رقم (02-07)

هذا التزايد يرجع إلى تناقص المعتبر لأجمالي الأصول الخطرة (غير سائلة) لدى البنك مقارنة بإجمالي حقوق الملكية وهذه النتائج هي نتائج متزايدة نوعاً ما ، و ذلك بسبب نقص الخسائر التي يمكن أن يتحملها البنك في حالة بيعها إذا ما أراد البنك الحصول على سيولة ، لا يمكن الحكم عليها مباشرة ، وإنما يتم مقارنتها مع النتائج الخاصة بالبنوك المنافسة الأخرى.

3 - هامش الأمان في مقابلة مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية:

إن هذه العلاقة توضح قابلية المصرف على مواجهة المخاطر التي تنجم عن هبوط قيمة استثمارية في الأوراق المالية، و يتم تحديدها و ذلك بنسب حقوق الملكية إلى جميع الاستثمارات في الأوراق المالية كما يلي:

حقوق الملكية (الأموال الخاصة)

هامش الأمان في مقابلة مخاطر الاستثمار =

مجموع الاستثمارات في الأوراق المالية

من خلال ما سبق يمكن حساب هامش الأمان للبنك من النتائج المتحصل عليها ممثلة في الجدول أدناه :

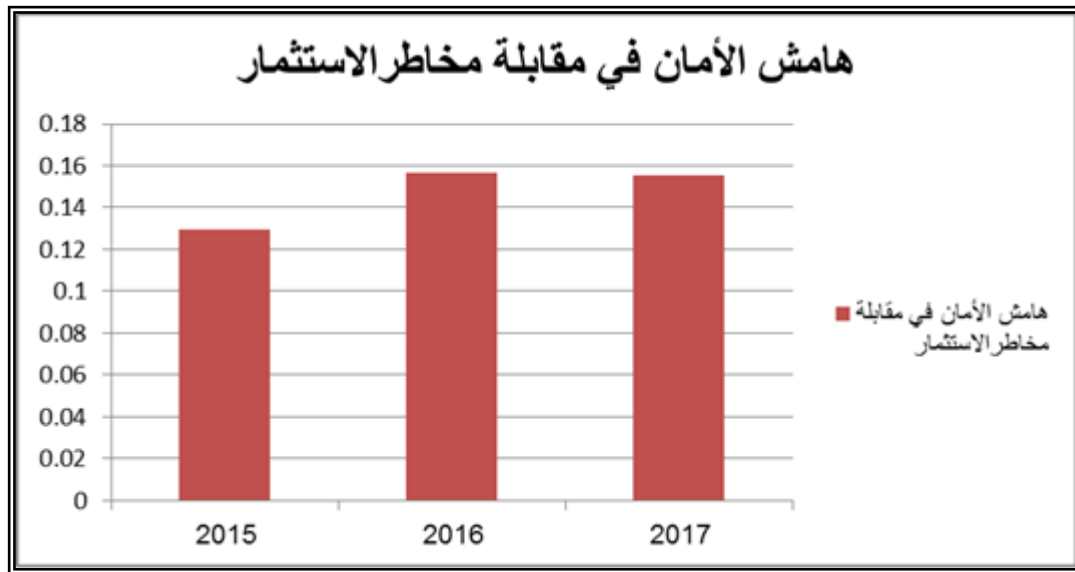
الجدول رقم (08-02) هامش الأمان في مقابلة مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية

2017	2016	2015	
0.1553	0.1565	0.1295	هامش الأمان في مقابلة مخاطر الاستثمار

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على معطيات البنك.

من خلال النتائج المتحصل عليها في الجدول أعلاه ، نلاحظ ارتفاع في سنتين الأولى بحيث بلغت أدنى قيمة سنة 2015 ب 0.1295 ليصل في سنة 2016 إلى 0.1565 لتراجع بنسبة ضئيلة في 2017 تقدر ب 0.1553 يمكن تفسير هذه الزيادة في السنتين الأولى إلى الزيادة في حقوق الملكية، و كذلك بسبب تراجع قيم الأوراق المالية، أما سبب التراجع في السنة الأخيرة هو انخفاض في حقوق الملكية مع الزيادة في الاستثمار في الأوراق المالية.

الشكل رقم (09-02) هامش الأمان في مقابلة مخاطر الاستثمار في الأوراق المالية



المصدر : من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول رقم (08 - 02)

الفرع الرابع : مؤشرات قياس السيولة:

إن هذه المجموعة من المؤشرات تهدف إلى قياس مقدار توفر السيولة اللازمة في المصرف التي تضمن مواجهة الالتزامات التي يمكن أن تستحق خلال فترة زمنية معينة، ومن أهم هذه المؤشرات ما يلي:

1 - النسبة المئوية للسيولة النقدية إلى إجمالي الودائع:

يمكن قياس السيولة عن طريق احتساب النسبة المئوية للنقدية إلى مجموع الودائع كما يلي:

السيولة النقدية

$$\text{النسبة المئوية للسيولة النقدية إلى إجمالي الودائع} = \frac{\text{السيولة النقدية}}{\text{إجمالي الودائع}} \times 100$$

من خلال القوائم المالية للبنك الوطني الجزائري، يمكن حساب نسبة السيولة النقدية إلى إجمالي الودائع ، النتائج المتحصل عليه يمكن تلخيصها في الجدول أدناه :

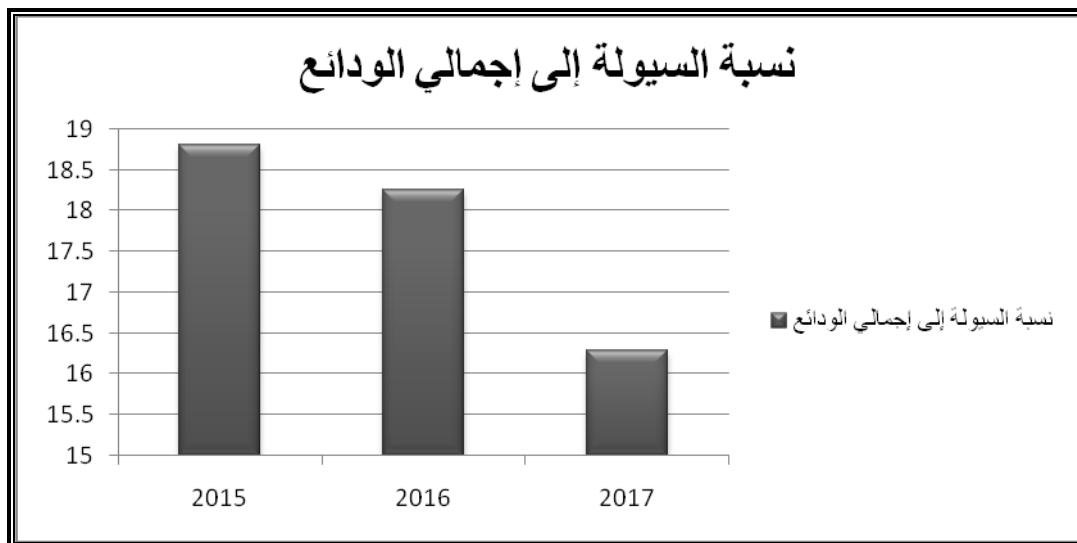
الجدول رقم (09-02) نسب السيولة إلى إجمالي الودائع

2017	2016	2015	
16.29	18.26	18.81	نسبة السيولة إلى إجمالي الودائع %

المصدر : من إعداد الطلبة بناء على معطيات البنك

نلاحظ من جدول أعلاه الانخفاض في نسبة السيولة إلى إجمالي الودائع خلال السنوات الثلاثة بنسب متفاوتة حيث كانت نسبة التراجع من 2015 إلى 2017 مقدرة 2.52 وهذا إما راجع إلى زيادة في إجمالي الودائع أو انخفاض في السيولة النقدية .

الشكل رقم (10-02) نسب السيولة إلى أجمالي الودائع



المصدر : من إعداد الطلبة بناء على معطيات الجدول رقم (09 -02)

خاتمة الفصل

في هذا الفصل المخصص لجانب التطبيق لدراستنا، والذي حاولنا إسقاط الجانب النظري على بنك الوطني الجزائري حيث تبين من خلال النتائج المتحصل عليها من عملية تقييم الأداء المالي والتي مست صورتها و المتمثلة في أهم وثائقها المالية والمحاسبية خلال السنوات 2015، 2016، 2017 معتمدين في الدراسة على أدوات التقييم لأداء المالي، والتي بينت لنا تدهور وضعيتها المالية خلال السنة الاخيرة 2017 مقارنة بالسنتين 2015 و 2016. ومنه يمكن استخلاص أن تقييم الأداء المالي دور فعال في الرقابة البنك اذا يعتبر من بين اهم خطوات المراجعة وذلك بغية اكتشاف مواطن الضعف والقوة وتعتبر نظام الرقابة المصرفية على الخطة التنظيمية وجميع الاجراءات والمقاييس المتبناة من قبل البنك من اجل ضمان السير الحسن لجميع الوظائف وضمان صحة ومصداقية القوائم المالية .

الحنيفة العامة

الخاتمة العامة

استقراء نتيجة دراستنا أن أهمية تقييم الأداء المالي تتمثل في كونه المنطلق الأساسي للتعرف على الوضع المالي للبنك من حيث القوة والضعف، و مما يساعد إدارة المؤسسة على حسن استغلال مواردها المتاحة، كما أنه يمثل الخطوة الأساسية التي لا بد من القيام بها قبل القيام بعمليات التخطيط والرقابة، وقبل القيام بأي عملية.

من خلال دراستنا لموضوع دور تقييم الاداء المالي في الرقابة على البنوك التجارية حاولنا إبراز هذا

الدور الفعال في تحسين وتفعيل الرقابة المصرفية، فالتقييم المالي يعتبر ذات أهمية في البنوك حيث أنه يساعد في معرفة المركز المالي للبنك والتنبؤ بمستقبلها واتخاذ القرارات السليمة كما يقوم بتحديد نقاط القوة والضعف لنشاط البنك وبالتالي فهو يساهم في تحسين الرقابة المصرفية من خلال مقارنة النتائج المتحصلة من تقييم الأداء المالي واستخراج الفروقات ومعرفة أسباب الانحرافات .

نتائج اختبار فرضيات البحث:

من خلال دراستنا توصلنا إلى :

- يقوم تقييم الأداء المالي على معرفة المركز المالي للبنك ومقارنة النتائج المحققة وما ضيعته من الفرص من سنة الى أخرى، ومعرفة نقاط القوة والضعف في نشاطها وكذا أسباب الانحرافات ومعالجتها، وهذا ما يثبت صحة الفرضية الأولى: يعمل الاداء المالي على اكتشاف نقاط القوة ونقاط الضعف لأنظمة الرقابة المصرفية المطبقة.

- من خلال النتائج المتحصلة من تقييم المالي لنسب والمؤشرات المالية للقوائم المالية للبنك محل

الدراسة فهي ساعدتنا في معرفة نقاط القوة والضعف لنشاط البنك وبالتالي الرقابة عليها من خلال معرفة أسباب الانحرافات وتصحيحها وهذا ما يثبت صحة الفرضية الثانية: تساعد أدوات التقييم المالي في تفعيل الرقابة المصرفية بالبنك الوطني الجزائري

- لا يتم تطبيق الرقابة المصرفية بشكل فعال في بنك الوطني الجزائري وهذا ما أدى إلى ضعف

في أدائها المالي وبالتالي نفى الفرضية الثالثة: يتم تطبيق الرقابة المصرفية بشكل جيد وفعال في البنك.

- البنك محل الدراسة لها نظام رقابي ولكن غير مستغل بشكل فعال.

- إن نجاح البنوك في نشاطها مرهون بتحسين أدائها في كافة نشاطاتها.

- النتائج:

الخاتمة العامة

من خلال تناولنا للموضوع توصلنا الى جملة من النتائج تمثلت في النقاط التالية :

- 1- تقييم الاداء المالي عملية تقوم على تحديد الوضعية المالية للمؤسسة من خلال النتائج المحققة أو المنتظرة في ضوء المعايير المحددة سلفا .
- 2 - تحسن أداء المؤسسة يمكن ان يتأتى من التحسن في الاداء المالي للبنك.
- 3 - تعتبر الرقابة مجموعة من القوانين الداخلية و الإجراءات المكتوبة والغير مكتوبة والتوصيات الادارية وطرق العمل التي تساهم في التحكم الأفضل في البنك
- 4 - يعتبر نجاح الرقابة البنكية في ظل الظروف الصعبة مرهون بتحسين أدائها عبر كافة المستويات .
- 5 - التحسن في الاداء المالي يمكن أن يتأتى من نظام رقابة كفى وفعال .
- 6 - تعتبر القوائم المالية مادة خام تستخدم في صياغة العديد من القارارت الادارية الهامة وخاصة المالية منها .
- 7 - إن وجود مخرجات سليمة ودقيقة للحسابات و وجود مؤشرات مالية صحيحة ، يضمن نظام رقابي فعال.
- 8 - بنك الوطني الجزائري تنتهج نظام رقابة لا كن ليس له دور فعال في تحسين أدائها المالي .

التوصيات

- 1 - إقامة دورات وندوات وطنية ودولية لمناقشة موضوعات الرقابة المصرفية والتقييم المالي وكل ما يتعلق بهما، كذلك العمل على تحسين مستوى المراقبين بإقامة الدورات التدريبية وتوفير المراجع المتخصصة.
- 2 - يجب تحسين صورة البنك وأدائها المالي باستخدام أدوات التقييم الأداء المالي،والذي يقف على جوانب القوة والضعف في البنك والرقابة عليها من خلال تصحيح الانحرافات إن وجدت.
- 3 - الاستفادة من تجارب الدول من خلال تشجيع التعاون الدولي وتبادل الخبرات والمعلومات الخاصة بالرقابة المالية.
- 4 - أن يلتزم نظام الرقابة المصرفية بالإرشاد والتوجيه البناء ولا يقتصر دوره عن اكتشاف الأخطاء .
- 5 - اختيار القائمين بعملية الرقابة وفق شروط الكفاءة والأمانة.
- 6 - ضرورة إعداد برنامج لمقارنة الأداء الفعلي بالأداء الواجب .

7 - ضرورة وضع برنامج لتقييم نتائج البنك من سنة إلى أخرى يسمح باكتشاف الأخطاء وتصحيح الانحرافات.

8 - تعزيز وتحسين البيئة الرقابية لدى البنك باعتبارها الإطار العام لها، لترتقي إلى المستوى المطلوب، وذلك من خلال اطلاع جميع الموظفين على أدوارهم الرقابية بطريقة واضحة ومكتوبة وترسيخ مبدأ التعامل بالأخلاق الفاضلة والنزاهة مع الموظفين ومع العملاء.

أفاق الدراسة

في ختام هذه الدراسة تبين لنا أن هناك بعض المحاور تستحق المزيد من البحث و التطوير ونذكر منها:

- استخدام أدوات تقييم المالي في التنبؤ بالفشل المالي.

- الرقابة المصرفية كأداة لسيطرة على المخاطر

قائمه المراجع

• المراجع باللغة العربية :

1. أمين سيد أحمد لطفي، التحليل المالي لأغراض تقييم ومراجعة الأداء و الاستثمار في البورصة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005.
2. أنظر المادة 03 من النظام رقم 02-03 المتضمن المراقبة الداخلية للبنوك و المؤسسات المالية ج ر ع 84 المؤرخ في 2002/12/18
3. أنظر المادة 100 من النظام رقم 03-11 المتعلق بقانون النقد و القرض، المعدل والمتمم بالأمر (04-10)
4. أنظر المادة 23 من النظام 02-03 المتضمن المراقبة الداخلية.
5. باسي عصام، تأثير جودة المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية واتخاذ القرارات مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم التسيير، تخصص: مالية مؤسسة، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2011/2012.
6. بربش عبد القادر ، التحرير المصرفي و متطلبات تطوير الخدمات المصرفية و زيادة القدرة التنافسية للبنوك الجزائرية، أطروحة دكتوراه ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ،جامعة الجزائر ، 2005 – 2006.
7. بوحفص جلاب نعناعة ' الرقابة الاحترازية وأثرها على العمل المصرفي بالجزائر ' مجلة المفكر – العدد الحادي عشر
8. تالي رزيقة، تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية، مذكرة ماستر، جامعة الأكلبي محمد أولحاج البويرة ، 2011-2012.
9. توفيق محمد عبد المحسن ، تقييم الأداء مدخل جديد ...العالم جديد، دار الفكر العربي ، مصر ، 2004.2003.
10. جلاوي رشيدة ' الرقابة المصرفية ودورها في تفعيل أداء البنوك ' ماستر اقتصاديات مالية وبنوك 'البويرة' 2014/2015
11. حسين حريم، مبادئ الإدارة الحديثة، الطبعة الثانية، دار حامد لنشر والتوزيع عمان 2009 .
12. حنفي عبد الغفار، تقييم الأداء المالي ودراسات الجدوى، الدار الجامعية الإسكندرية، 2009.
13. حورية حمي، آليات رقابة البنك المركزي على البنوك التجارية و فعاليتها،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير،العلوم الاقتصادية)، جامعة منتوري،قسنطينة .
14. حورية عريعر، دور المعلومات المحاسبية في تقييم الأداء المالي، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة ، 2013-2014.
15. خالد أمين عبد ،التدقيق و الرقابة في البنوك ، دار وائل للنشر و التوزيع ،الأردن ،1992.
16. سليمان ناصر ' علاقة البنوك الإسلامية بالبنوك المركزية 'دكتوراه 'علوم الاقتصادية 'الجزائر' 2004 .

17. شيخ ولد عبد الجليل، دور التحليل المالي في تقييم أداء المؤسسات الموريتانية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 2008.
18. صالح الدين حسن السويسي، الرقابة على أعمال البنوك ومنظمات الأعمال، دار الكتاب الحديث، القاهرة، مصر، ط1، 8001.
19. صالح الدين محمد أمين الامام / صادق ارشد الشمري ' تفعيل انظمه الرقابة المصرفية وتطويرها وفق المعايير الدولية لنظام CRAFT نموذجاً ' مجلة الادارة الاقتصادية 'السنة الرابعة والثلاثون - العدد تسعون / 2011 .
20. عادل عشي، الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية: قياس وتقييم، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2000-2002.
21. عاشوري صورية ' دور نظام التقييم المصرفي في دعم الرقابة على البنوك التجارية ' مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير تخصص مالية ومحاسبة 2010/2011.
22. عبد الباري درة، محفوظ جودة، أساسيات في علم الإدارة الحديثة، الطبعة الأولى، دار وائل لنشر والتوزيع، عمان 2011
23. عبد الرزاق زكرياء طينة، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية مذكرة ليسانس، جامعة الوادي، 2013-2014.
24. عبد الفتاح الصحن و آخري، المراجعة التشغيلية و الرقابة الداخلية، الدار الجامعية الإسكندرية، مصر 8002.
25. عبد الوهاب دادن ورشيد حفصي، تحليل الأداء المالي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية باستخدام طريقة التحليل العملي التمييزي (AED) خلال الفترة 2006 / 2011، مجلة الواحات للبحوث والدراسات، جامعة غرداية، العدد السابع، العدد الثاني، 2014.
26. عبد الوهاب محمد حبين ، تقييم الأداء في الإدارات الصحية بمديرية الشؤون الصحية بمحافظة الطائف أطروحة دكتوراه، جامعة سانت كليمنتس العالمية ، 2009.
27. عثمان بن موسى الشيخ، السلامة المصرفية ، دار النشر والطباعة ، السودان ، 2007 .
28. علي شيتور، مساهمة الرقابة الداخلية في تحسين الأداء المالي، مذكرة لنيل شهادة الماستر، كلية علوم التسيير، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014.
29. فروي نجاح حميدي سليمة، دراسة تطبيقية لمؤشرات التشخيص المالي في المؤسسات الاقتصادية، جامعة الوادي، 2013-2014.
30. كريمة جحنين، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء و ترشيد قرار الاستثمار في البورصة مذكرة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، 2014.

31. المادة 109 من الأمر 03-11 المعدل و المتمم بالأمر (10-04) المتعلق بالنقد و القرض
32. مبروك حسين ، المدونة البنكية الجزائرية، ط2، دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع الجزائر .
33. محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003 .
34. محمد الحافظ عيشوش، التحليل المالي طبقا للمعايير المحاسبية الدولية ودوره في تحديد الوضعية المالية والتنبؤات المستقبلية للمنشآت الاقتصادية، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي بالوادي ، 2001.
35. محمد أمين عبد النبي ' الرقابة المصرفية ' زمزم ناشرون وموزعون 'الأردن وعمان 'الطبعة الأولى' 2010، ص53
36. محمد سمير أحمد، الجودة الشاملة و تحقيق الرقابة في البنوك التجارية، ط1 ، دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة ، عمان، 2009.
37. منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية مدخل تحليلي معاصر، الطبعة الخامسة، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2003.
39. ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، دار المحمدية، الجزائر، 1988.
40. يوسف الهزبل كريمة زرزور مبروكة برحومة، تقييم و تحسين الأداء المالي باستخدام المؤشرات المالية الحديثة مذكرة ليسانس، جامعة الوادي، 2008-2012.
- المراجع باللغة الاجنبية :
- 41..Norme ISO 9000.2000, Système management de la qualité, principe essentiels et Vocabulaires
- 42.Pierre paucher, mesure de la performance financière de l'entreprise, édition o.p.u, 1993.
- 43.Claran warch, les ration clés du management , édition village mondiale, 1998.
- 44.Patrick pigets, la gestion financière, édition economica, 1998.
- 45.Jean marie, le fond de roulement, édition entreprise moderne , 1970.
- 46.Geudi mobert, finance d'entreprise les règles du jeu, édition organisation , 1997.

فَائِزَةُ الْمَلَأَحْمَقِ

الملحق رقم (01) : القوائم المالية لسنة 2015

Bilan au 31 décembre 2015 En milliers de Dinars	
ACTIF	Déc - 15
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	325 840 983
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	219
Actifs financiers disponibles à la vente	234 935 457
Prêts et créances sur les institutions financières	503 338 888
Prêts et créances sur la clientèle	1 515 052 812
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 819
Impôts courants - Actif	9 352 557
Impôts différés - Actif	765 351
Autres actifs	29 769 699
Comptes de régularisation	44 652 322
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	19 477 640
Immobilisations nettes corporelles	21 621 980
Immobilisations incorporelles nettes	229 492
Ecart d'acquisition	
TOTAL DE L'ACTIF	2 719 081 219
PASSIF	Déc - 15
Banque centrale	
Dettes envers les institutions financières	419 633 547
Dettes envers la clientèle	1 732 218 308
Dettes représentées par un titre	19 020 482
Impôts courants - Passif	12 143 540
Impôts différés - Passif	533 280
Autres passifs	107 120 613
Comptes de régularisation	64 619 063
Provisions pour risques et charges	33 960 614
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements	
Fonds pour risques bancaires généraux	91 380 217
Dettes subordonnées	14 000 000
Capital	41 600 000
Primes liées au capital	
Réserves	131 029 808
Ecart d'évaluation	2 458 804
Ecart de réévaluation	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	29 537 515
TOTAL DU PASSIF	2 719 081 219

Compte de résultats de l'exercice 2015	
En milliers de Dinars	Déc - 15
+ Intérêts et produits assimilés	140 202 778
- Intérêts et charges assimilées	-25 634 023
+ Commissions (produits)	2 060 095
- Commissions (charges)	-156 343
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	22
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	35 661
+ Produits des autres activités	153 871
- Charges des autres activités	-20 814
PRODUIT NET BANCAIRE	116 641 247
- Charges générales d'exploitation	-18 353 445
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	-1 377 532
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	41 703 274
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	-59 647 052
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	4 440 056
RESULTAT D'EXPLOITATION	41 703 274
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	
+ Eléments extraordinaires (produits)	
- Eléments extraordinaires (charges)	
RESULTAT AVANT IMPOT	41 703 274
- Impôts sur les résultats et assimilés	-12 165 759
EXEDENT DES PRODUITS SUR LES CHARGES OU INSUFISANCE DES PRODUITS SUR LES CHARGES	29 537 515

HORS BILAN AU 31 décembre 2015	
En milliers de Dinars	Déc - 15
ENGAGEMENTS	
ENGAGEMENTS DONNES :	1 129 826 423
Engagements de financement en faveur des institutions financières	6 080 789
Engagements de financement en faveur de la clientèle	332 213 411
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	508 441 444
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	283 090 779
Autres engagements donnés	
ENGAGEMENTS REÇUS :	1 108 724 815
Engagements de financement reçus des institutions financières	
Engagements de garantie reçus des institutions financières	543 429 242
Autres engagements reçus	565 295 573

" Ces chiffres ont été certifiés et approuvés par l'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires "

الملحق رقم (02) : القوائم المالية لسنة 2016

Bilan au 31 décembre 2016 En milliers de Dinars	
ACTIF	Déc - 16
Caisse, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	305 734 845
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	238
Actifs financiers disponibles à la vente	788 082 331
Prêts et créances sur les institutions financières	166 797 057
Prêts et créances sur la clientèle	1 384 912 137
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	14 043 819
Impôts courants - Actif	10 929 186
Impôts différés - Actif	715 320
Autres actifs	78 034 835
Comptes de régularisation	49 986 094
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	22 813 283
Immuebles de placement	
Immobilisations nettes corporelles	21 150 516
Immobilisations incorporelles nettes	171 517
Ecart d'acquisition	
TOTAL DE L'ACTIF	2 843 371 178
PASSIF	Déc - 16
Banque centrale	340 355 168
Dettes envers les institutions financières	195 741 959
Dettes envers la clientèle	1 673 844 881
Dettes représentées par un titre	14 245 846
Impôts courants - Passif	12 418 096
Impôts différés - Passif	535 633
Autres passifs	140 671 583
Comptes de régularisation	79 065 313
Provisions pour risques et charges	38 172 236
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements	
Fonds pour risques bancaires généraux	92 063 068
Dettes subordonnées	14 000 000
Capital	41 600 000
Primes liées au capital	
Réserves	155 567 323
Ecart d'évaluation	-6 155 252
Ecart de réévaluation	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	31 419 896
TOTAL DU PASSIF	2 843 371 178

Compte de résultats de l'exercice 2016	
En milliers de Dinars	Déc - 16
+ Intérêts et produits assimilés	129 177 236
- Intérêts et charges assimilées	-27 955 586
+ Commissions (produits)	2 685 271
- Commissions (charges)	-81 443
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	35
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	-468 723
+ Produits des autres activités	214 322
- Charges des autres activités	-12 287
PRODUIT NET BANCAIRE	103 558 825
- Charges générales d'exploitation	-22 787 304
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et corporelles	-1 415 820
RESULTAT BRUT D'EXPLOITATION	79 355 701
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	-56 431 055
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	20 965 730
RESULTAT D'EXPLOITATION	43 890 376
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs	
+ Eléments extraordinaires (produits)	
- Eléments extraordinaires (charges)	
RESULTAT AVANT IMPOT	43 890 376
-Impôts sur les résultats et assimilés	-12 470 480
EXEDENT DES PRODUITS SUR LES CHARGES OU INSUFISANCE DES PRODUITS SUR LES CHARGES	31 419 896
HORS BILAN AU 31 décembre 2016	
En milliers de Dinars	Déc - 16
ENGAGEMENTS	
ENGAGEMENTS DONNES :	873 975 119
Engagements de financement en faveur des institutions financières	10 451 808
Engagements de financement en faveur de la clientèle	274 487 762
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	317 972 415
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	271 063 134
Autres engagements donnés	
ENGAGEMENTS REÇUS :	995 757 495
Engagements de financement reçus des institutions financières	
Engagements de garantie reçus des institutions financières	430 461 923
Autres engagements reçus	565 295 572

" Ces chiffres ont été certifiés et approuvés par l'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires "

الملحق رقم (03) : القوائم المالية لسنة 2017



COMPTE DE RÉSULTATS

Au 31 /12/ 2017

En milliers de DA

INTITULE	Déc-17	Déc-16
+ Intérêts et produits assimilés	115 094 180	129 177 236
- Intérêts et charges assimilées	-39 130 790	-27 955 586
+ Commissions (produits)	2 107 888	2 685 271
- Commissions (charges)	-42 708	-81 443
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers détenus à des fins de transaction	14	35
+/- Gains ou pertes nets sur actifs financiers disponibles à la vente	16 994	-468 723
+ Produits des autres activités	236 245	214 322
- Charges des autres activités	0	-12 287
PRODUIT NET BANCAIRE	78 281 823	103 558 825
- Charges générales d'exploitation	-21 334 309	-22 787 304
- Dotations aux amortissements et aux pertes de valeurs sur immobilisations incorporelles et matérielles	-1 550 437	-1 415 820
RÉSULTAT BRUT D'EXPLOITATION	55 397 077	79 355 701
- Dotations aux provisions, aux pertes de valeurs et créances irrécouvrables	-45 735 249	-56 431 055
+ Reprises de provisions, de pertes de valeur et récupération sur créances amorties	31 702 679	20 965 730
RÉSULTAT D'EXPLOITATION	41 364 507	43 890 376
+/- Gains ou pertes nets sur autres actifs		
+ Éléments extraordinaires (produits)		
- Éléments extraordinaires (charges)		
RÉSULTAT AVANT IMPÔT	41 364 507	43 890 376
- Impôts sur les résultats et assimilés	-11 377 760	-12 470 480
RÉSULTAT NET	29 986 747	31 419 896

« Ces chiffres ont été certifiés et approuvés par l'Assemblée Générale Ordinaire des Actionnaires »



La force de l'expérience,
L'esprit du changement.

08, Bd Ernesto Che Guevara - Alger

Tel : (021) 43 99 98 / 43 96 15

Fax : (021) 43 94 94

sec.dg@bna.dz

dmc@bna.dz



البنك الوطني الجزائري
Banque Nationale d'Algérie

ÉTATS
FINANCIERS
2017

BILAN

Au 31 /12/ 2017

En milliers de DA

ACTIF	Déc-17	Déc-16
Caisses, banque centrale, trésor public, centre de chèques postaux,	298 863 421	305 734 845
Actifs financiers détenus à des fins de transaction	250	238
Actifs financiers disponibles à la vente	265 053 415	788 082 331
Prêts et créances sur les institutions financières	277 338 267	166 797 057
Prêts et créances sur la clientèle	1 622 181 004	1 384 912 137
Actifs financiers détenus jusqu'à l'échéance	194 043 819	14 043 819
Impôts courants - Actif	11 176 286	10 929 186
Impôts différés - Actif	611 969	715 320
Autres actifs	38 681 034	78 034 835
Comptes de régularisation	75 010 175	49 986 094
Participations dans les filiales, les co-entreprises ou les entités associées	23 741 477	22 813 283
Immuebles de placement		
Immobilisations nettes corporelles	21 791 299	21 150 516
Immobilisations incorporelles nettes	140 856	171 517
Ecart d'acquisition		
TOTAL DE L'ACTIF	2 828 633 272	2 843 371 17

En milliers de DA

PASSIF	Déc-17	Déc-16
Banque centrale	-	340 355 168
Dettes envers les institutions financières	158 992 098	195 741 959
Dettes envers la clientèle	1 834 455 739	1 673 844 881
Dettes représentées par un titre	16 428 533	14 245 846
Impôts courants - Passif	11 273 229	12 418 096
Impôts différés - Passif	536 812	535 633
Autres passifs	110 962 924	140 671 583
Comptes de régularisation	104 668 088	79 065 313
Provisions pour risques et charges	30 045 156	38 172 236
Subventions d'équipement-autres subventions d'investissements		
Fonds pour risques bancaires généraux	102 041 054	92 063 068
Dettes subordonnées	194 000 000	14 000 000
Capital	41 600 000	41 600 000
Primes liées au capital		
Réserves	178 987 219	155 567 323
Ecart d'évaluation	-5 169 755	-6 155 252
Ecart de réévaluation	14 122 289	14 122 289
Report à nouveau (+/-)	5 703 139	5 703 139
Résultat de l'exercice (+/-)	29 986 747	31 419 896
TOTAL DU PASSIF	2 828 633 27	2 843 371 17

HORS BILAN

Au 31 /12/ 2017

En milliers de DA

ENGAGEMENTS	Déc-17	Déc-16
ENGAGEMENTS DONNES :	09 150 776	873 975 119
Engagements de financement en faveur des institutions financières	8 383 244	10 451 808
Engagements de financement en faveur de la clientèle	453 177 269	274 487 762
Engagements de garantie d'ordre des institutions financières	181 193 033	317 972 415
Engagements de garantie d'ordre de la clientèle	266 397 230	271 063 134
Autres engagements donnés		
ENGAGEMENTS REÇUS :	909 258 521	995 757 495
Engagements de financement reçus des institutions financières		
Engagements de garantie reçus des institutions financières	343 962 949	430 461 923
Autres engagements reçus	565 295 572	565 295 572